الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الثانية والخمسون

الجلسة العامة ٣٢
الخميس، ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد هينادي أودوفينكو . . . . . (أوكرانيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠

البند ٤٦ من جدول الأعمال (تابع)

تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

تقرير الأمين العام (A/52/305)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود أن أبلغ الجمعية العامة بأن الممثل الدائم للكسمبرغ، طلب في رسالة مؤرخة ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، بالنيابة عن مجموعة الدول الأوروبية ودول أخرى، أن تستمع الجمعية العامة في جلسة عامة لبيان يدلي به المراقب عن الكرسي الرسولي خلال مناقشة البند ٤٦ من جدول الأعمال.

ولعل الأعضاء يذكرون أنه وفقا للممارسة المتبعة في الجمعية العامة، فإن مراقبي الدول غير الأعضاء يُسمح لهم في العادة بالإدلاء ببيانات في اللجان الرئيسية فقط. ومع ذلك، وفي ضوء المشاورات، يقترح أن تبت الجمعية في هذا الطلب.

هل لي أن أعتبر أنه لا يوجد اعتراض على الاقتراح الداعي الى الاستماع الى المراقب عن الكرسي الرسولي في سياق المناقشة حول البند ٤٦ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

السيد ساغيير كاباييرو (باراغواي) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): يشرف وفد باراغواي، بوصفه منسق مجموعة ريو، أن يدلي بهذا البيان في إطار البند ٤٦ من جدول الأعمال، "تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية".

في المقام الأول، تود مجموعة ريو أن تشكر الأمين العام والإدارات المعنية في الأمانة العامة على التقرير المقدم حول هذا الموضوع، الوارد في الوثيقة A/52/305، الذي ستكون له فائدة جمَّة في أعمالنا.

إن الدول الأعضاء في مجموعة ريو تولي أهمية خاصة لمسألة التنمية الاجتماعية من جميع جوانبها، وهي ملتزمة التزاما تاما بإعلان كوبنهاغن وبرنامج العمل بشأن التنمية الاجتماعية، على النحو الوارد في القرار ١٦١/٥٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

وفي مؤتمر القمة الحادي عشر لرؤساء دول وحكومات مجموعة ريو، المعقود في أسنسيون، باراغواي، في شهر آب/أغسطس من هذا العام، اتفق قادتنا على أن القضاء على الفقر المدقع، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتعزيز أشكال مشاركة المواطنين، علاوة على تحسين مستويات المعيشة والرفاه العام لشعوبنا، كلها أهداف دائمة لبلداننا ويمكن تحقيقها بسهولة أكبر عن طريق التعاون والتنسيق فيما بين الحكومات الديمقراطية.

وقد أبدت مجموعة ريو في مناسبات عديدة التزامها بنتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، والأهم من ذلك أنها أبدت هذا الالتزام بطريقة محددة وعملية. ففي عام ١٩٩٥، واستجابة لدعوة من حكومة الأرجنتين، وافقت مجموعة ريو على إعلان بوينس آيرس بشأن متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، الذي يهدف الى تنفيذ التزامات كوبنهاغن على المستوى الإقليمي.

وفي عام ١٩٩٦، اجتمع رؤساء دول وحكومات المجموعة في كوتشاباما، بوليفيا، حيث أكدوا من جديد عزمهم على التغلب على الفقر، وسوء التغذية، والتهميش، وعدم الوصول الى الرعاية الصحية، والأمية، من خلال سياسات من شأنها أن تؤدي الى التنمية الاقتصادية المستدامة على المديين المتوسط والبعيد. كما أكد المشاركون في قمة أسنسيون في هذا العام على اقتناعهم بأن عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة أمر أساسي للاستقرار الديمقراطي وتحسين مستويات معيشة السكان.

وبالإضافة الى ذلك، شاركت بلدان المجموعة بنشاط في المؤتمر الإقليمي الأول لمتابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، الذي عقدته اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في سان باولو في نيسان/أبريل ١٩٩٧. واعتمد ذلك المؤتمر توافق آراء سان باولو، الواردة التزاماته في تقرير الأمين العام. وتجدد مجموعة ريو هنا تأييدها للدعوة الواردة في توافق آراء سان باولو الى عقد اجتماعات في المناطق الأخرى لتقييم مؤتمر القمة الاجتماعية، وهي الدعوة التي رحّب بها أيضا قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٦/١٩٩٧.

وبالإضافة الى ذلك، تابعت مجموعة ريو باهتمام خاص المبادرات التي اتخذتها الحكومات والمؤسسات على السواء من أجل الامتثال لنتائج قمة كوبنهاغن. ونحن نرحب، على سبيل المثال، بمؤتمر القمة المعني بالائتمانات الصغيرة، وهي مبادرة قيِّمة تغطي جانبا لم تتمكن السياسات الأخرى الرامية الى مكافحة الفقر من معالجته بفعالية. وتضم مجموعة ريو أيضا صوتها الى صوت المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الترحيب بقرار اللجنة المؤقتة التابعة لصندوق النقد الدولي والمتعلق بجعل مرفق التكيف الهيكلي المعزز مرفقا دائما.

ونشاطر أيضا الاعتقاد بأن هناك حاجة الى وضع ما يلزم من ضمانات لتحقيق المساواة الاجتماعية، بوصفها عنصرا حاسما في نجاح برامج التكيف الهيكلي.

وفيما يتعلق بنتائج الدورة الخامسة والثلاثين للجنة التنمية الاجتماعية، تعلّق مجموعة ريو أهمية كبيرة على برنامج عملها المتعدد السنوات للأعوام ١٩٩٧-٢٠٠٠، مع إدراج موضوع "متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية" بوصفه البند الموضوعي فيه.

وتأتي الاستنتاجات المتفق عليها بشأن العمالة المنتجة وموارد الرزق المستدامة، التي أحيلت إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تعبيرا عن الاهتمام بالبحث عن سياسات من شأنها إتاحة تحقيق العمالة الكاملة.

وفيما يتعلق بالأنشطة المقبلة، ستشارك مجموعة ريو بفعالية في الدورة السادسة والثلاثين للجنة التنمية الاجتماعية عندما يناقش تعزيز التكامل الاجتماعي وكفالة مشاركة الجميع، بمن فيهم الفئات المحرومة والضعيفة.

وعلاوة على ذلك، ستبذل المجموعة كل جهد لضمان نجاح الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في عام ٢٠٠٠ لإجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، والنظر في ما يتطلبه الأمر عن أعمال ومبادرات أخرى. وفي هذا الصدد ستكون العملية التحضيرية للدورة الاستثنائية ذات أهمية قصوى. وتأمل مجموعة ريو أن تبدأ اللجنة التحضيرية الجامعة التابعة للجمعية العامة عملها في عام ١٩٩٨، عملا بالقرار ٢٠٢/٥١.

إن مفهوم التنمية الاجتماعية يلقي على عاتقنا مسؤوليات جسيمة ستظل الدول الأعضاء في مجموعة ريو تضطلع بها بروح من المسؤولية والتصميم على المستويين الإقليمي والوطني. وعلى الصعيد المشترك بين الحكومات سيواصل جهودنا من أجل أن يقدم عمل المنظمة توجيها فعالا للحكومات في كفاحها للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية الإنسانية الكاملة.

السيد ولزفيلد (لكسمبرغ) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي عن متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. ويعبر هذا البيان أيضا عن وجهات نظر استونيا وبلغاريا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا إلى تأييد هذا البيان.

لقد مضى عامان منذ أن اعتمد ١١٧ من رؤساء الدول والحكومات المجتمعين في كوبنهاغن إعلانا وبرنامجا للعمل شكلا خطوة كبيرة إلى الأمام في تصور المجتمع الدولي لعملية التنمية، وذلك بوضع الإنسان في قلب اهتماماتها. والتزم المشاركون في قمة كوبنهاغن بمتابعة أهداف أولية تمثلت في القضاء على الفقر وتعزيز العمالة الكاملة وبناء مجتمعات مستقرة آمنة وعادلة.

وأقر المجتمع الدولي في كوبنهاغن أنه ما من بلد، مهما كان غنيا، يمكن ألا يتأثر بالمشاكل الاجتماعية. وفي نفس الوقت سجلت القمة توافقا جديدا في الآراء بشأن مسألة التنمية، التي ينبغي أن يكون هدفها الرئيسي مصلحة الفرد، وينبغي أن تتجه السياسات الإنمائية نحو هذا الهدف، مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، وخاصة المساواة بين الرجال والنساء.

وبالإضافة إلى ذلك اتفق رؤساء الدول والحكومات في كوبنهاغن على إعطاء التنمية الاجتماعية ورفاه الإنسان

"الأولوية العليا الآن وفي القرن الحادي والعشرين"، [إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية، الفقرة ١٢] وتحديد نهج متكامل إزاء التنمية الاجتماعية على الصعيد العالمي.

وعن طريق النهج ذي الثلاث شعب الذي اعتمدته القمة، التزمت الحكومات بالسعي نحو تحقيق الهدف المتمثل في القضاء على الفقر في العالم، وتعزيز العمالة الكاملة بوصفها هدفا ذا أولوية أساسية في السياسة العامة، وتعزيز التكامل الاجتماعي ببناء مجتمعات مستقرة آمنة وعادلة، على أساس احترام حقوق الإنسان، وعدم التمييز، وإتاحة أكبر قدر ممكن من المشاركة للجميع في القرارات التي تؤثر على رفاهيتهم.

وحدد برنامج العمل أن العمالة الكاملة بالاقتران مع أجور مناسبة هي الوسيلة الفعالة لمكافحة الفقر وتعزيز التكامل الاجتماعي. ومن الضروري أن يكون خلق فرص العمل في قلب الاستراتيجيات والسياسات الوطنية. ويجب أن يولى اهتمام خاص لتطوير العمالة، وإلى الحاجة إلى توفير فرص عمل من نوعية جيدة مع الاحترام الكامل لحقوق العاملين كما حددتها الصكوك الدولية ذات الصلة، وخاصة تلك المتفق عليها في إطار منظمة العمل الدولية. وفي هذا الصدد نرحب بالاستنتاجات المتفق عليها التي اعتمدت في الاجتماع الأخير للجنة التنمية الاجتماعية خلال مناقشتها لمسألة العمالة المنتجة وموارد الرزق المستدامة،

التي ينبغي أن تستخدم بوصفها مرجعا مفيدا للحكومات الوطنية.

وتبقى البطالة مصدر قلق عميق في الاتحاد الأوروبي. وبالرغم من توفر ظروف الانتعاش الاقتصادي في أوروبا، لا يزال مستوى البطالة مرتفعا للغاية، ولا تزال العمالة مسألة ذات أولوية للاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. ومعاهدة الاتحاد الأوروبي الجديدة - معاهدة أمستردام - تزيد من تعزيز البعد الاجتماعي للاتحاد في متابعته لاتفاقات قمة التنمية الاجتماعية. ويشهد الفصل الجديد عن العمالة، وإدراج الاتفاق الخاص بالسياسة الاجتماعية في المعاهدة، وإمكانية المزيد من التعاون في مجال مكافحة الاستبعاد الاجتماعي، على أهمية التنمية الاجتماعية وبعدها العالمي وتحسين الحالة الإنسانية.

ويعترف إعلان كوبنهاغن بأن المسؤولية عن وضع وتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات وبرامج العمل الخاصة بالتنمية الاجتماعية تقع على عاتق كل دولة. ونظرا لتنوع الظروف عبر العالم ودرجة تعقيد عوامل التنمية الاجتماعية وترابطها، ليس واردا تطبيق استراتيجية موحدة على نطاق العالم.

إلا أنه لا يمكن للحكومات أن تتذرع بالحاجة إلى أخذ الحالة الخاصة لكل بلد في الاعتبار فيما يتعلق بتنفيذ أنسب السياسات، لكي تنكص عن الالتزامات التي تعهدت بها بحرية في قمة التنمية الاجتماعية والمؤتمرات الدولية. ولا يمكن للحكومات أن تعتمد على إنجازاتها في مجال ما لتهمل المجالات الأخرى، ولا يمكنها أن تشير إلى نقص التنمية لتبرر الحرمان من المساواة أو نفي حقوق الأفراد المنتمين إلى الأقليات أو السكان الأصليين.

ولا تقتصر التنمية على النمو الاقتصادي. إذ يعلن برنامج العمل أن الهدف النهائي للتنمية الاجتماعية هو تحسين نوعية الحياة للجميع. ويفترض تحقيق ذلك الهدف، ضمن أمور أخرى، إقامة نظام مفتوح وديمقراطي، حيث تكون الحكومات مسؤولة أمام الشعب عن أعمالها، وتتاح للأفراد فرصة المشاركة في صنع القرارات على جميع المستويات. ويفترض زيادة الفرص - الفرص المتساوية - للجميع، وحكم القانون، واحترام التنوع وحقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك حقوق الأفراد المنتمين إلى الأقليات. ويفترض أيضا العدالة الاجتماعية والتوزيع المنصف للدخل والثروة، إلى جانب عمل الحكومة لتضمين حقوق الفرد في القانون ولكفالة احترام هذه الحقوق. كل هذه الالتزامات وغيرها يجب أن تنفذ بالكامل.

ونود أن نعيد هنا تأكيد الأهمية التي نوليها للمشاركة. ويجب أن تمتد تلك المشاركة إلى الجميع، رجالا ونساء، وخاصة لأعضاء الفئات الضعيفة، بمن فيهم ممثلو الأفراد الذين يعيشون على هوامش المجتمع، والمعاقون، والشباب والمسنون.

إن الهدف من التكامل الاجتماعي هو

"إقامة "مجتمع للجميع"، يكون فيه لكل فرد، دور نشط يلعبه" (برنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، الفقرة ٦٦، ص ٨٣)

وينبغي وضع تدابير لتعزيز هذا التكامل تتفق والاحتياجات الناشئة للأفراد المعنيين وتستفيد من تطور التكنولوجيات الجديدة.

وكان مؤتمر قمة كوبنهاغن بمثابة المحفز في إعطاء دفع جديد لتحقيق دمج أفضل للجوانب الاقتصادية والاجتماعية في عملية التنمية. وأقر المؤتمر بأن التنمية الاجتماعية ما زالت مسؤولية وطنية، ولكنه أكد في الوقت نفسه على أن الدعم والالتزام الراسخ والجهود المشتركة من المجتمع الدولي أمور أساسية لتحقيق الأهداف التي حددها مؤتمر كوبنهاغن.

والاتحاد الأوروبي على اقتناع بأنه يجب على المجتمع الدولي أن يقدم الدعم على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، وبخاصة لأقل البلدان نموا، إذا كان يريد المساعدة في تهيئة الظروف الضرورية التي تمكن الحكومات من اتخاذ المبادرة في تقييم حالات الفقر وصوغ استراتيجيات وبرامج وطنية لمكافحة الفقر وتعزيز التنمية الاجتماعية. إن القضاء على الفقر، والتنمية الاجتماعية هما هدفان أساسيان للتعاون بين الاتحاد الأوروبي والبلدان النامية، كما يتبين من معاهدة ماستريخت. ولذا أصبح الاتحاد الأوروبي مشاركا هاما في إطار لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وبخاصة في الاستراتيجية المعنونة "دور التعاون الإنمائي في مطلع القرن الحادي والعشرين". وسنكون بحاجة لأن ننظر عن كثب في الوسائل الفعالة لتعبئة الموارد المالية، بما فيها موارد القطاع الخاص، لمكافحة الفقر وتعزيز التنمية الاجتماعية، وأكثر الوسائل فعالية لتوجيه التعاون ومساعدات التنمية.

وسيسعى الاتحاد الأوروبي جاهدا لاحترام التزامنا بتحقيق الهدف الذي اتفق عليه في الأمم المتحدة بتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من ناتجنا المحلي الإجمالي

للمساعدة الإنمائية الرسمية في أسرع وقت ممكن. وحبذا لو سارت البلدان الأخرى المتقدمة النمو على هذا المنوال. وفي هذا الصدد، فإن الانخفاض الحالي في النسبة المئوية للناتج المحلي الإجمالي المخصصة للمساعدة الإنمائية الرسمية يظل مسألة مثيرة للقلق. ونحن على استعداد لأن نضاعف الجهود بغية عكس اتجاه هذا المنحى، نظرا للحاجة إلى تعزيز نوعية المساعدة الإنمائية الرسمية وفائدتها. وينبغي لجميع البلدان أن تتصدى للأسباب الرئيسية لهذا الانخفاض بروح من التعاون العالمي. وينبغي تطوير استراتيجيات لزيادة المساعدة التي تقدم من جانب المانحين لبرامج التنمية وإحياء الالتزامات التي أكدوا عليها مجددا في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وقد وصل بعض البلدان إلى هدف الـ ٠,٧ في المائة المتفق عليه، بل وتجاوزه.

إن الشراكة الجديدة ينبغي أن تستند إلى الاعتراف بأن تمويل التنمية هو مسؤولية مشتركة وينبغي أن تتجسد في توزيع العبء على نحو يكون أكثر إنصافا وأوسع نطاقا. وسيكون من الضروري تحسين نوعية المساعدة وأثرها، وبخاصة من خلال القضاء على التجزؤ أو الازدواجية في الجهود. ونشير أيضا إلى العمل الذي اضطلعت به البلدان المعنية لتطوير صيغة ٢٠/٢٠، وبخاصة في الاجتماعات التي أعقبت توافق الآراء الذي تحقق في أوسلو.

إن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، الذي مكن المجتمع الدولي من اعتماد منظور محدد للتنمية، لم يكن واقعة منعزلة. فالنتائج التي أسفرت عنها مؤتمرات سابقة، وبخاصة تلك المعقودة في ريو وفيينا والقاهرة، أُخذت بعين الاعتبار لدى صوغ الوثيقة الختامية. والالتزامات التي قطعت في بيجين كانت نفسها تستند إلى النتائج التي توصل إليها مؤتمر كوبنهاغن. وبالتالي ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة والحكومات أن تنفذ هذه النتائج وأن تضمن الاضطلاع بأعمال متابعة متكاملة لها.

ونعتقد أنه ينبغي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن ينظر كل سنة، في إطار بند جدول الأعمال المناسب في الجزء العام، في التقدم الذي تم تحقيقه بين الحكومات والمنظمات، بالإضافة إلى الإنجازات التي تحققت على أرض الواقع. وينبغي للمجلس أيضا أن يواصل مواءمة وتنسيق أعمال برامج اللجان التقنية المسؤولة عن متابعة المؤتمرات الرئيسية. وأخيرا، فإن بإمكان رئيس المجلس أن يتشاور بصورة منتظمة مع رؤساء تلك اللجان بحضور ومشاركة ممثلين من الإدارات المعنية في الأمانة العامة.

وهنا، يرحب الاتحاد الأوروبي بالمناقشات التي عقدت بشأن الموضوع في آخر دورة موضوعية عقدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ونرى أن القرارات التي اتخذت يتبين منها حدوث تقدم ملموس.

وبغية ضمان متابعة متكاملة لمؤتمر القمة العالمي، أنشئت آلية للتنفيذ على ثلاثة مستويات، تأتيها مدخلات من لجنة التنمية الاجتماعية، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة، وتضطلع الجمعية بدور الجهاز الرئيسي لاتخاذ القرار بشأن المسائل المتصلة بأعمال المتابعة لقمة كوبنهاغن. وفي هذا الصدد، فإننا نذكر بما جاء في تقرير الأمين العام (A/52/305)، من أن اللجنة التحضيرية الجامعة التابعة للجمعية العامة، التي ستنشأ في الدورة الثانية والخمسين، ينبغي أن تجتمع بعد الدورة السنوية للجنة التنمية الاجتماعية، حيث تقرر أن تستند أنشطتها الأساسية إلى المعلومات التي توفرها لجنة التنمية الاجتماعية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ونود كذلك أن نؤكد مجددا على أهمية ضمان متابعة متكاملة في إطار الآلية ذات المستويات الثلاثة وفي الأنشطة الإنمائية التنفيذية للأمم المتحدة.

وأود أن أختتم بياني بثلاث نقاط تستحق اهتمامنا، وبخاصة، فيما يتعلق بالدورة الاستثنائية للجمعية العامة عام ٢٠٠٠ لإجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة حيث سيكون الشعاران الرئيسيان هما التكامل الاجتماعي ومشاركة الجميع.

وسيكون المؤتمر العالمي لوزراء الشباب، الذي ستنظمه الحكومة البرتغالية، بالتعاون مع الأمم المتحدة في لشبونة في الفترة من ٨ إلى ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٨، فرصة لإجراء تقييم لبرنامج العمل العالمي من أجل الشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها على الأصعدة الوطنية والإقليمية والمحلية وإعداد مقترحات جديدة بشأن طريقة تنفيذ البرنامج استنادا الى نهج هادف مشترك بين القطاعات يكون أكثر فاعلية.

ونرحب بالقرار المتخذ في الاجتماع الأخير للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بتجديد فترة شغل السيد لندكويست لمنصبه لمدة ثلاث سنوات أخرى، ونذكر بطلب المجلس الى الأمين العام أن يولي أولوية أكبر للأنشطة التي تتعلق بالأشخاص ذوي العاهات وتخصيص الموارد اللازمة لتمكين الأمانة العامة من الاضطلاع بوظيفتها كمركز تنسيق.

وستوفر السنة الدولية للمسنين، التي سيحتفل بها في ١٩٩٩، فرصة لتعزيز الرؤية المتصلة بمستقبل "مجتمع من كل الأعمار"، وذلك، في جملة أمور أخرى، من خلال تشجيع مشاركة الأفراد من جميع الأجيال في الأعمال التحضيرية للاحتفال بالسنة. ويسر الاتحاد الأوروبي أن يشير إلى أن الأعمال التحضيرية للاحتفال بالسنة تمضي قدما، مع اشتراك المسنين بصورة خاصة في تطوير وتنفيذ الأنشطة على المستويين الوطني والمحلي.

السيد جابر (جمهورية تنزانيا المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، أود أن أشكر الأمين العام على تقريره عن "تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية"، (A/52/305)، وعلى تقريره عن القضاء على الفقر، الوارد في الوثيقة (A/52/315). ونرحب أيضا بتقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧، الذي يحتوي على تحليل للفقر العالمي ويقدم اقتراحات حول طرق جديدة لقياس الفقر ومكافحته.

وأود في البداية أن أؤكد من جديد التزامنا الكامل بتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، الواردة في إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن.

وتبذل البلدان النامية جهودا ضخمة للتصرف حسب المجالات المحددة في كل من الإعلان وبرنامج العمل، مع التركيز، ضمن جملة أمور، على رسم السياسات، وإعداد البرامج والاستراتيجيات، ووضع أهداف محددة بحدود زمنية للقضاء على الفقر. ويجري إيلاء اهتمام خاص لفئات السكان ذات الاحتياجات الخاصة، وكذلك لمشاركة المجتمع المدني. كذلك، يجري إنشاء الآليات ونقاط التنسيق. ولئن كانت هذه المبادرات تجري الآن على مستويات مختلفة من التنفيذ، وفقا لأولويات وقدرات كل بلد، فإن واقع الحال يبين أنها بحاجة إلى الدعم والتعزيز والتوطيد.

وعلى الصعيد الإقليمي، يشجعنا أن نلاحظ أن اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي نظمت المؤتمر الإقليمي الأول لمتابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في سان باولو، البرازيل، من ٦ إلى ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٧. ونرحب بالمؤتمر الوزاري الخامس لآسيا والمحيط الهادئ المعني بالتنمية الاجتماعية، المقرر عقده في مانيلا من ٥ إلى ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، لاستعراض التقدم المحرز على الصعيد الوطني والإجراءات المتخذة على الصعيد الإقليمي لتنفيذ برنامج العمل بشأن التنمية الاجتماعية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. وحبذا لو قامت المجموعات الإقليمية الأخرى بعقد محافل مماثلة إن لم تكن قد فعلت ذلك بعد. وفي هذا الصدد، نرجو من المجتمع الدولي أن يدعم هذه المساعي بتوفير الموارد المالية الضرورية، بما في ذلك الدعم في تنفيذ نتائج هذه الاجتماعات.

ولا يزال القضاء على الفقر هدفا له الأولوية في جميع البلدان النامية. إلا أنه بالرغم من تزايد الجهود المبذولة للقضاء على الفقر، فإن عدد الفقراء في تزايد. ولا يزال أغلبية سكان هذه البلدان يعيشون في فقر مدقع، لا يستطيعون الحصول على أبسط الاحتياجات الإنسانية، كالغذاء، والصحة، والمياه والإصحاح، والتعليم، والعمل، والسكن، والمشاركة في الحياة الثقافية والاجتماعية.

ونسلم بأن تحقيق مستويات عالية من العمالة المنتجة هو السبيل الرئيسي لمكافحة الفقر، وضمان الإنصاف، والوفاء بتطلعات الشعب إلى المشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز تماسك المجتمع. إلا أنه مما يثير قلقنا الأثر السلبي لعولمة الاقتصاد العالمي وتحرير التجارة على التنمية الاجتماعية، وبخاصة في البلدان النامية. فجهود التنمية التي تبذلها البلدان النامية، وبخاصة من أجل توفير الخدمات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية، تعرقلها للغاية عدم كفاية تدفق الموارد المالية إلى هذه البلدان. ولا يزال عبء الدين الخارجي من أكبر الشواغل لدى البلدان النامية. وتحث مجموعة الـ ٧٧ والصين المجتمع الدولي على العمل من أجل التوصل إلى حل دائم لمشكلة ديون تلك البلدان، ولا سيما بلدان أفريقيا وأقل البلدان نموا. والأولوية الأخرى لمجموعتنا هي الحاجة إلى تقييم الآثار السلبية لبرامج التكيف الهيكلي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومساعدة البلدان التي تمر بمرحلة التكيف في تهيئة الظروف المؤاتية للنمو الاقتصادي، وإيجاد فرص العمل، والقضاء على الفقر، والتنمية الاجتماعية.

ولئن كانت مجموعة الـ ٧٧ والصين تسلم بأن الحكومات مسؤولة بالدرجة الأولى عن التنمية الاجتماعية وتنفيذ برنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، فإنها تؤكد أن تعبئة الموارد، على الصعيدين الوطني والدولي، لا تزال أحد القيود الرئيسية التي تواجهها البلدان النامية. وفي هذا الصدد، أذكر بأن الجمعية العامة سلمت في القرارين ١٦١/٥٠ و ٢٠٢/٥١ بأن تنفيذ إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن في البلدان النامية سوف يحتاج إلى موارد مالية إضافية ومساعدات إنمائية أكثر فعالية. ولهذا تؤكد المجموعة من جديد الحاجة الماسة إلى عكس مسار الاتجـــاه المتدني في المساعدة الإنمائية الرسمية، التي

لا تزال المصدر الرئيسي للتمويل الإنمائي في معظم البلدان النامية. ونحث البلدان المتقدمة النمو على الوفاء بالهدف المتفق عليه، وهو إعطاء الأولوية لتخصيص ٠,٧ في المائة من إجمالي الناتج القومي فيها للمساعدة الإنمائية الرسمية بصفة عامة.

ونعترف بأن برامج الائتمانات الصغيرة هي استراتيجية أساسية بالنسبة لتشجيع العمالة الذاتية، وتوليد الدخل، والقضاء على الفقر، وتمكين الشعوب، والنساء بوجه خاص، وتعزيز التكامل الاجتماعي من خلال تيسير حصول الفقراء على الائتمان. وفي هذا الصدد، نرحب بنتائج مؤتمر القمة المعني بالائتمانات الصغيرة الذي عقد في واشنطن العاصمة من ٢ إلى ٤ شباط/فبراير ١٩٩٧، الذي شن حركة عالمية لتوفير الائتمانات من أجل العمالة الذاتية وغيرها من الخدمات المالية لمائة مليون من أفقر أسر العالم، وبخاصة النساء، بحلول عام ٢٠٠٥. ولتحقيق هذا الهدف، فإننا بحاجة إلى بناء مؤسسات جديدة للتمويل الصغير، وتعزيز المؤسسات الموجودة بالفعل، تيسيرا لحصول الفقراء على الائتمان. وندعو جميع المؤسسات الإقليمية والدولية، بما فيها الوكالات المتخصصة التي تعمل على القضاء على الفقر، أن تكون سباقة في تقديم المساعدة في تحقيق أهداف مؤتمر قمة الائتمانات الصغيرة.

ومجموعة الـ ٧٧ والصين تؤكد مرة أخرى على أهمية نمو العمالة والحاجة الماسة إلى ضمان وضع هذا الهدف بالإضافة إلى غيره من الأهداف الهامة، في مكان الصدارة عند رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية. ونسلم أيضا بالحاجة إلى تحسين وضع السياسات والبرامج تعزيزا لفرص العمل للمجموعات ذات الاحتياجات الخاصة، كالنساء، والشباب، والمسنين والمعوقين، بغية مكافحة استبعادهم من سوق العمل. وفي هذا الصدد، نؤكد أهمية جعل منظور الجنسين اتجاها سائدا في كل السياسات والبرامج التي تستهدف تهيئة العمالة، وكذلك الحاجة إلى إدخال تحليل الأثر على الجنسين بوصفه سمة منتظمة في جميع مراحل عملية رسم السياسات بشكل عام. وفي نفس الإطار، تعترف المجموعة بالحاجة إلى قبول التحدي المتمثل في تعديل سياسات العمالة بما يكفل زيادة اشتراك المعوقين في سوق العمل بشكل فعال.

ونعلق أهمية كبيرة أيضا على تنفيذ برنامج العمل العالمي للشباب حتى عام ٢٠٠٠ وما بعده، وندعو كل الأجهزة الهامة والوكالات المتخصصة في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المختصة إلى الاشتراك في مساعدة البلدان النامية في جهودها لتنفيذ برنامج العمل هذا. والمجموعة ترحب بعقد المؤتمر العالمي للوزراء المسؤولين عن الشباب، المقرر عقده في لشبونة، البرتغال، من ٨ إلى ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٩، وترجو من الأمم المتحدة أن تيسر اشتراك البلدان النامية في المؤتمر، ولا سيما بلدان أفريقيا وأقل البلدان نموا.

وستتيح السنة الدولية لكبار السن في عام ١٩٩٩ الفرصة لإلقاء ضوء عالمي على مسألة طول العمر، وهي واحدة من أكبر التحديات التي سيكون على بلداننا النامية أن تواجهها في القرن القادم. إذ تحدث الآن زيادة هائلة في أعمار سكان العالم. وهناك الآن مليون شخص يتخطون كل شهر عتبة سن الستين، منهم ٨٠ في المائة موجودون في البلدان النامية. وبحلول عام ٢٠٢٥ سيبلغ إجمالي عدد الأشخاص البالغين من العمر ٦٠ عاما أو أكثر ١,٢ بليون نسمة، وسيكون ٧٠ في المائة منهم من سكان عالمنا النامي أيضا. وإدراكا من مجموعة الـ ٧٧ والصين لهذه الثورة الديموغرافية وآثارها على بلداننا النامية فقد تقدمت بمشروع قرار إلى الجمعية العامة، اعتمد تحت عنوان "تنفيذ خطة العمل الدولية للشيخوخة". وهذا القرار التاريخي الذي اتخذ بتوافق الآراء في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ أكد أنه يجب اعتبار كبار السن عنصرا هاما وضروريا في عملية التنمية على جميع المستويات داخل أي مجتمع.

وتؤكد مجموعة الـ ٧٧ والصين من جديد أهمية لجنة التنمية الاجتماعية بوصفها لجنة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الفنية المسؤولة عن متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، وفي هذا السياق فإننا ننظر بأمل إلى الدورة السادسة والثلاثين للجنة، التي تعقد في شباط/فبراير ١٩٩٨، وموضوعها ذو الأولوية هو "تعزيز التكامل الاجتماعي وكفالة مشاركة الجميع، بمن فيهم الفئات والأشخاص المحرومون والضعفاء".

ونحن نرحب بعقد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في عام ٢٠٠٠ لإجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. ونؤيد إنشاء اللجنة التحضيرية الجامعة التابعة للجمعية العامة، التي ستبدأ عملها بمقتضى أحكام قرار الجمعية العامة ٢٠٢/٥١ في عام ١٩٩٨. وستسعى مجموعة الـ ٧٧ لاتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان نجاح الدورة الاستثنائية.

والخلاصة أن تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية من أجل استئصال الفقر وتعزيز العمالة المنتجة والتكامل الاجتماعي يتطلب عملا دوليا متضافرا

لدمج اقتصادات البلدان النامية في اقتصادات العالم المتقدم النمو. ومن الخطوات الرئيسية الواجب تحقيقها على طريق تحقيق عمالة عالية الإنتاج ومصادر عيش مستدامة، ضرورة الإنصاف في التعامل التجاري وزيادة القدرات الإنتاجية والتدفقات المالية ونقل التكنولوجيا واحتيازها، وهو ما يسفر في النهاية عن استئصال الفقر. وحيث أننا نُعد لعقد دورة استثنائية للجمعية العامة في عام ٢٠٠٠ لإجراء استعراض شامل لنتائج مؤتمر القمة الاجتماعي، دعونا نأخذ في الحسبان حقائق الأوضاع في البلدان النامية ونفي بالتزاماتنا التي قطعناها في كوبنهاغن. إننا ندعو شركاءنا في التنمية، البلدان المتقدمة النمو، لدعم البلدان النامية، من خلال التعاون التقني والمالي، في جهودها الرامية إلى تحسين مقدرتها وقدرتها التنافسية على المشاركة في الاقتصاد العالمي على قدم المساواة.

السيدة كابا كامارا (كوت ديفوار) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لقد ضم مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، المعقود في كوبنهاغن في آذار/مارس ١٩٩٥، عددا كبيرا من قادة العالم، مما يدل على الأهمية التي يوليها المجتمع الدولي للقضايا الاجتماعية، التي هي مقياس التقدم في العالم.

وقد ألزم المشاركون في مؤتمر القمة الاجتماعي أنفسهم باتخاذ خطوات لاستئصال الفقر ومكافحة البطالة وتحقيق التكامل الاجتماعي للذين يعيشون على هامش المجتمع. إلا أن الاهتمام الرئيسي على المستوى العالمي منصب قبل كل شيء على مكافحة الفقر. فمن الواضح أن سياسة مكافحة الفقر لا يمكن إلا أن تؤدي إلى تحسين ظروف عيش العاطلين عن العمل والمعرضين لخطر مواجهة البطالة.

ما الذي فعلناه لنفي بالتزاماتنا التي قطعناها على أنفسنا في مؤتمر القمة الاجتماعي؟

لقد شدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي يركز اهتمامه وجهوده على التنمية البشرية، على المؤشرات الاجتماعية، وهي العناية الصحية والتعليم والتغذية والحماية الاجتماعية، لتحديد مستوى عدم الاستقرار الذي تعاني منه الشعوب الفقيرة.

وركز تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ١٩٩٧ عن التنمية البشرية على استئصال الفقر ودراسة أسباب الفقر في عالم متغير، والعلاقة بين العولمة والفقر. وأشار التقرير إلى أن ٥٠٧ ملايين من سكان العالم لا يتجاوز العمر المتوقع لهم ٤٠ عاما؛ وأن ١,٢ بليون نسمة لا يحصلون على مياه صالحة للشرب؛ و ١٥٨ مليون طفل يعانون من الجوع؛ و ٨٤٢ مليون نسمة أميون؛ و ١,٢ بليون إنسان يعيشون تحت خط الفقر. هذه الإحصائيات أبلغ من أي كلام، وهي تكشف مدى الأولية التي يجب أن تعطى لمكافحة الفقر في السنوات القادمة، بالنسبة للمنظمات والوكالات الدولية وبالنسبة لكل دولة.

صحيح أن الفقر يؤثر على جميع الدول، بدرجات متفاوتة - ففي بعض البلدان توجد جيوب فقر، بينما الفقر في بلدان عديدة أخرى، لا سيما في أفريقيا، ظاهرة متوطنة - ولكن جهود البلدان الفقيرة للخروج من حلقة الفقر لن تنجح إلا بدعم المجتمع الدولي.

إن أكثر من نصف سكان أفريقيا، التي تعتبر من بين أولويات الأمم المتحدة، هم من بين أفقر السكان. وتواجه بعض البلدان في قارتنا المجاعة والأمراض المستوطنة ومرض متلازمة نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) والحروب بين الأخوة - وجميعها عوامل داخلية تؤدي إلى تفاقم حدة الفقر في هذه البلدان، تضاف إليها أسباب خارجية مثل انخفاض أسعار السلع الأساسية، وعبء الدين الخارجي، والحواجز أمام الوصول إلى الأسواق الأجنبية، والانخفاض الحاد، الذي بلغ حوالي ٣٠ في المائة، في المساعدة الإنمائية الرسمية. وتضافرت هذه العوامل لإبطال أثر الجهود التي تبذلها الحكومات الأفريقية لتلبية الحاجات الأساسية لشعوبها.

وفي اجتماع مجلس الأمن على المستوى الوزاري بشأن الحالة في أفريقيا، المعقود في ٢٥ أيلول/ سبتمبر من هذا العام، شُدد على أن السلم والأمن لا يمكن تحقيقهما في ظل ظروف الفقر المدقع. والإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية عن منطقة جنوب الصحراء الأفريقية تعطي صورة كئيبة عن ظروف عيش سكانها: فمن بين سكانها البالغ عددهم ٥٠٠ مليون نسمة، يعيش ٢٦٢ مليونا على أقل من دولار واحد في اليوم، ومنهم ٢٩٠ مليون نسمة أميون، و ٢٠٠ مليون لا يحصلون على مياه صالحة للشرب، ويخيم الفقر على حياة ملايين السكان.

ويتبين من تقرير الأمين العام (A/52/305) عن تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية أن أجهزة الأمم المتحدة تقوم بدور مخلص فيما يتعلق بالمسائل المتصلة باستئصال الفقر. فقد درست لجنة التنمية الاجتماعية، ولجنة مركز المرأة، والدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، واللجان الإقليمية، ومؤسسات التنمية، في اجتماعاتها جميعا مختلف جوانب

الفقر واستراتيجيات مكافحته. وهذا أمر مشجع. إلا أن وفدي يأمل أن تؤدي الندوات التي تعقد في المستقبل، ومناقشات الموائد المستديرة، ودراسات الخبراء، إلى تمكين هيئات التنمية والمانحين عن طريق اتفاقات ثنائية من وضع برامج وخطط للانقضاض على الأسباب الجذرية للفقر وإعادة بصيص الأمل للفقراء.

ويرحب وفدي بمبادرة قمة الائتمانات الصغيرة الخاصة بتعبئة موارد مالية لمساعدة أشد الناس فقرا، لا سيما النساء، في الحصول على ائتمانات. وقد أتاحت حكومة كوت ديفوار تمويلا اجتماعيا للفقراء من الشباب والنساء لتشجيع العمالة. بيد أن هذه المبادرة المحمودة على مستوى التمويل الجزئي ليست سوى جانب واحد من الجهود اللازمة لاستئصال الفقر.

ويعتقد صندوق الأمم المتحدة الإنمائي أنه، لكي يتاح لكل فرد في البلدان النامية الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، يلزم استثمار ٤٠ بليون دولار سنويا أثناء الفترة من عام ١٩٩٥ حتى عام ٢٠٠٥. ولا يمثل هذا المبلغ سوى ٠,٢ في المائة من الدخل العالمي، و ١ في المائة من دخل البلدان النامية، ونصف الموارد التي حشدتها الولايات المتحدة في إطار خطة مارشال للمساعدة في إعمار أوروبا.

وتبين هذه الأرقام بوضوح أن استئصال الفقر ليس فكرة خيالية إذا ما توفرت الإرادة السياسية.

وهذه الإرادة السياسية لا بد من ترجمتها ليس فقط إلى زيادة موارد المساعدة الإنمائية الرسمية، بل أيضا إلى تهيئة الظروف المؤاتية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلداننا.

إن أفريقيا تحتاج إلى برامج واقعية تحقق نتائج ملموسة. فبرنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا، وبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، والتحالف من أجل تصنيع أفريقيا، ومبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة من أجل أفريقيا، كلها أتت وراحت دون أن يكون لها أي تأثير حقيقي في القضاء على الفقر في أفريقيا.

ومن واجب المجتمع الدولي أن يدعم البلدان الأفريقية في جهودها لتحقيق الأهداف التي حددتها لنفسها. ولبلوغ هذه الغاية ينبغي له أن يأخذ في الحسبان الأولويات التالية التي حددتها، ضمن جملة أمور، منظمة الوحدة الأفريقية: إنشاء جماعة اقتصادية أفريقية عن طريق التكامل على الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي للاستجابة لتحديات عولمة الاقتصاد؛ الحفاظ على السلم والاستقرار السياسي اللذين بدونهما لا يمكن تحقيق التنمية؛ النهوض بتنمية الموارد البشرية؛ دفع عجلة التصنيع في القارة؛ تسهيل وصول المنتجات الأفريقية إلى الأسواق الخارجية وتشجيع تنويع السلع الأساسية؛ القضاء على الفقر وجعل الخدمات الاجتماعية الأساسية متاحة للجميع؛ وتحسين الظروف المعيشية للنساء والأطفال؛ وتوطيد الديمقراطية والحكم السليم.

إننا نحتاج إلى نهج عالمي ومتكامل، لأن الكفاح ضد الفقر يتطلب منا وضع جميع هذه العوامل في الاعتبار لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية ورفاه الشعوب.

وكما قال رئيس وفدنا أثناء المناقشة العامة، فإننا نكرر الإعراب عن تقديرنا لمبادرات الشراكة المضطلع بها بهدف مساعدة أفريقيا على تنمية وتطوير قدراتها الاقتصادية، وتحسين وصولها إلى الأسواق الخارجية والتخفيف من عبء ديونها الخارجية.

ختاما، أود أن أشير إلى أن حكومة بلدي ترحب بالإجراءات الإيجابية التي اتخذتها عدة بلدان لصالح أفريقيا، وبخاصة مبادرة الاتحاد الأوروبي المشار إليها آنفا. إن أي إجراء يستهدف مشاريع للنهوض بالتنمية في أفريقيا، ولا سيما مكافحة الفقر، يستحق منا كل التقدير والامتنان.

السيد شافعي (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفد بلدي أن يشكر الأمين العام على تقريره المعنون "تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية"، الوارد في الوثيقة A/52/305. فهذا التقرير يوفر إطارا هاما ومفيدا لمداولاتنا في هذه الجمعية. ويود وفد بلدي أيضا أن يعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به هذا الصباح ممثل تنزانيا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

يمثل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، الذي عقد في كوبنهاغن قبل عامين إنجازا تاريخيا ومعلما بارزا على طريق التنمية المستدامة المركزة على البشر. وفي هذه القمة تم تناول ثلاثة مواضيع أساسية: القضاء على الفقر، وزيادة العمالة المنتجة وتخفيض البطالة، وتشجيع التكامل الاجتماعي. وقد عكس إعلان كوبنهاغن وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي الجهود الإنمائية - الوطنية والدولية على السواء، مع التسليم بأنه بينما تظل التنمية الاجتماعية مسؤولية وطنية، فإن دعم المجتمع

الدولي والتزاماته الجماعية أمر أساسي لتحقيق الأهداف التي تحددت في كوبنهاغن.

من أهم العوامل التي تؤثر على السياسات الاجتماعية اليوم عولمة وتحرير الاقتصاد العالمي. وإذا كان من الصحيح أن العولمة تزيد من فرص تعزيز النمو الاقتصادي، فإنها لا تؤدي تلقائيا إلى تسريع النمو والتنمية. فهي تنطوي على مخاطر وتكاليف - من بينها تكاليف اجتماعية. فمع تزايد الترابط بين الاقتصادات والمجتمعات بسبب نمو التجارة والاستثمار والتمويل على المستوى الدولي، بالإضافة إلى تنامي شبكات الاتصالات والنقل، أصبحت المشاكل الاجتماعية منتشرة على الصعيد العالمي. وفي معظم الحالات ربما تكون العولمة قد ساهمت في العلل الاجتماعية الحالية أو زادت من تفاقمها، مثل البطالة، أو أدت إلى زيادة عدم التكافؤ في الدخول.

وحقيقي أن العولمة توفر فرصا كبيرة، ولكن هذا لا يحدث إلا إذا أديرت بمزيد من العناية وبمزيد من الحرص على الإنصاف العالمي. وفي هذا الصدد، ثمة حاجة إلى أن تشارك جميع البلدان والوكالات الاقتصادية والمالية الدولية الرئيسية، على نحو أكثر جدية، في الجهود المبذولة لصياغة سياسات أفضل على طريق العولمة. ولا بد من تدارس تأثيرات العولمة على مختلف البلدان وقطاعات المجتمع بمزيد من التعمق. فالبلدان الفقيرة التي تهمش يوما بعد يوم من الاقتصاد العالمي تحتاج إلى دعم خاص لمساعدتها على جني فوائد العولمة والتكامل. ولا بد من استنباط أشكال جديدة للتعاون الدولي تسمح للجميع بتقاسم الجوانب الإيجابية للعولمة الاقتصادية.

ولا يزال القضاء على الفقر هدفا ذا أولوية لجميع البلدان النامية. ومن المحبط للغاية حقا أنه على الرغم من التعهدات المتكررة التي أعلنتها الحكومات بمكافحة آفة الفقر، لا يزال أكثر من ربع سكان العالم النامي يعيشون في فقر مدقع. وهناك ما يقرب من بليون شخص أمي وأكثر من بليون شخص لا يملكون الوصول إلى الغذاء والمياه المأمونة. وما يقرب من ثلث السكان في أقل البلدان نموا لا يتوقع أن يعيشوا بعد سن الأربعين. وداخل هذه الفئات العريضة يلاحظ أن بعض الناس يعانون أكثر من غيرهم، وخاصة النساء والصغار وكبار السن والعجزة.

وبينما حدد إعلان مؤتمر قمة كوبنهاغن وبرنامج عمله بشكل فعال المسائل المتصلة بالفقر والعمالة والتكامل الاجتماعي، فإن المسائل المتعلقة بالمساعدة الدولية والمساعدة الإنمائية الرسمية والموارد الجديدة والإضافية فشلت في إحراز أي تقدم جديد. وفي الوقت ذاته كانت البلدان المانحة الرئيسية عازفة عن توفير موارد إضافية، بينما تحاول الإبقاء على المعايير الأخلاقية العالية في مجال حقوق الإنسان وحريات الإنسان الأساسية. ومن المخيب للآمال أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لا يبدو أنها قادرة إلا على تحديد المسائل الملحة في عصرنا، مثل الفقر، وتكرار النداء بالالتزام السياسي لتخفيف حدة هذه المشاكل. ولكن مظاهر الإرادة السياسية بوصفها العنصر الحيوي الأول في جهودنا من أجل عالم أفضل، ما زالت بعيدة المنال.

وتؤمن ماليزيا بأن القضاء على الفقر يجب أن يكون مركز جميع جهودنا في سبيل النهوض بالتنمية الاجتماعية. وتحقيقا لذلك، يتعين على المجتمع الدولي أن يبذل قصارى جهده لتعبئة واستخدام موارد إضافية لمساعدة البلدان النامية في جهودها الإنمائية. ولبلوغ هذه الغاية يجب على البلدان المتقدمة النمو أن تبذل كل جهد ممكن للوفاء بهدف الـ ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي، المخصص للمساعدة الإنمائية الرسمية. ونود أن نحث البلدان المتقدمة النمو على الانضمام إلى البلدان الأربعة التي بلغت هذا الهدف في مساعدتها الإنمائية الرسمية، لتمكين البلدان النامية من تنفيذ برامجها للتنمية الاجتماعية، وخاصة في مجالات التعليم والصحة والتدريب.

ونعتقد أنه لا بد من إيلاء اعتبار جاد لمسألة الإلغاء الفوري للديون الثنائية والمتعددة الأطراف والتجارية المستحقة على أقل البلدان نموا، دون فرض مشروطيات تلحق الضرر بالفقراء والمستضعفين. وينبغي تخصيص الفوائد العائدة من تخفيف الديون لدعم التعليم والرعاية الصحية والائتمان وتنمية المناطق الريفية الفقيرة. وهذا بدوره من شأنه أن يمكّن البلدان الفقيرة من تهيئة الفرصة لتعزيز الاستثمار الأجنبي والخاص والنمو الاقتصادي.

وكانت النتيجة التي أسفر عنها مؤتمر قمة الائتمانات الصغيرة الذي عقد في واشنطن في أوائل هذا العام مشجعة. ونحن نحيي تلك المبادرة التي اتخذها البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة في تعبئة بلايين الدولارات لتقديم قروض إلى الملايين من أكثر أسر العالم فقرا. وهذا بالفعل تحرك في الاتجاه الصحيح لتناول مشكلة الفقر والبطالة في أقل البلدان نموا.

إن كل بلد يحتاج إلى سياسات واستراتيجيات سليمة لتخفيف حدة الفقر الشامل. ومع ذلك، يحتاج النهوض بهذه العملية إلى شراكة بين الحكومة والمجتمع المدني، بما في ذلك القطاع الخاص. وترحب ماليزيا بالاسهامات البناءة التي يقدمها جميع أعضاء المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، في محاولة لتحقيق الأهداف التي اتفق عليها في مؤتمر القمة الاجتماعي.

وفي ماليزيا، تقوم المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص بتكملة برنامج الحكومة من أجل الفقراء والمساكين بتوفير مشاريع تدر الدخل لهم، وتحسين البنيات الأساسية والمرافق، وتنفيذ برامج لغرس القيم الإيجابية بين الفقراء. ونحن نعتقد أن هذا أيضا هو الحال في العديد من البلدان الأخرى. ونحن نرحب بإسهامات أعضاء المجتمع المدني على الصعيدين الوطني والدولي ما داموا يسهلون ولا يعرقلون عملية بناء توافق الآراء على المستوى الحكومي الدولي.

إن استئصال الفقر ليس هدفا بعيد المنال. إن العالم لديه موارد طبيعية وبشرية كما أن لديه المعرفة لتحقيق عالم خال من الفقر كحقيقة واقعة. والتحدي الذي يواجهنا الآن هو كيف نعبئ العمل على الأصعدة الدولية والإقليمية والوطنية. وتعتقد ماليزيا اعتقادا راسخا أن تحقيق الأهداف الموضوعة في إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن لاستئصال الفقر والبطالة وسائر المشاكل الاجتماعية الأخرى أمر ممكن لو توفرت الجهود المخلصة والالتزام من جانب جميع الأطراف.

السيد تيللو (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود أن أقول أولا إن البيان الذي أدلى به ممثل باراغواي بالنيابة عن مجموعة ريو يمثل أيضا رأي وفد المكسيك.

لقد كان عقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في ١٩٩٥ من أهم الأحداث التي وقعت في التاريخ الحديث للأمم المتحدة. فقد أكد مؤتمر القمة على أهمية ربط الفرص التي توفرها عمليات التحرير الاقتصادي والعولمة بالحاجة إلى الاستثمار في رفاه وتنمية المجتمعات.

وفي مؤتمر قمة كوبنهاغن أبرزنا هدف توجيه اقتصاداتنا كي تستجيب للاحتياجات الإنسانية بطريقة أكثر فعالية، على أسس قوية وبنظرة طويلة المدى. وقطعنا على أنفسنا تعهدات واتفقنا على تدابير لإحراز تقدم نحو الأهداف الثلاثة ذات الأولوية: ألا وهي استئصال الفقر، وتوليد عمالة منتجة والتكامل الاجتماعي.

وبعد عامين من مؤتمر القمة، تواصل المكسيك القيام بإجراءات محددة لتمتثل للأهداف الواردة في إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن. وقد طورت حكومة بلدي سياسة تنمية اجتماعية هدفها رفع مستوى معيشة المكسيكيين ومكافحة الأسباب الجذرية لمشاكل التهميش والفقر الشديد التي لا مفر من الاعتراف بوجودها في بلدي، وذلك بشكل فعال وشامل.

إن النمو الاقتصادي المسجل في عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧ أظهر بوضوح أن استراتيجية الانتعاش التي انتهجناها في السنوات الأخيرة استراتيجية صحيحة. والهدف هو تحسين مستوى معيشة ورفاه المكسيكيين تدريجيا، وسيظل كذلك بطبيعة الحال. لقد أدت تقوية الاقتصاد إلى زيادة كبيرة في الإنفاق الاجتماعي. وهذا العام سيزداد الإنفاق الاجتماعي في المكسيك إلى أكثر من ٣٤ بليونا من الدولارات، أي ما يمثل حوالي ٥٦ في المائة من ميزانية القطاع العام، ويعادل ٩ في المائة من الناتج القومي الإجمالي. وهذا المبلغ يمثل زيادة بحوالي ١٠ في المائة تقريبا، بالمقارنة بالإنفاق في عام ١٩٩٦. ومن هذا الإنفاق الاجتماعي سيخصص ٨٦ في المائة لمجالات التعليم والصحة والتأمين الاجتماعي.

وحتى تكفل حكومة المكسيك أن تصل الموارد المخصصة للإنفاق الاجتماعي إلى أشد قطاعات السكان احتياجا، فإنها تقوم بتنفيذ سلسلة من البرامج الواسعة النطاق الموجهة إلى السكان بشكل عام، ولكنها تولي اهتماما خاصا للمكسيكيين الذين يواجهون أصعب ظروف معيشية.

في هذا السياق، نفذنا هذا العام برنامجا للتعليم والصحة والغذاء، هدفه معالجة أسباب الفقر الشديد بطريقة متكاملة عن طريق سلسلة من الأنشطة المحددة. وتركز هذا الجهد على ثلاثة مجالات رئيسية هي: توسيع البنية الأساسية الاجتماعية، وخلق فرص عمالة أوسع وتقديم خدمات دعم للتعليم والصحة والتغذية. وبتنفيذ هذا البرنامج، نسعى إلى تعزيز مساهمة الأسرة، مع إيلاء اهتمام خاص للبنات والأولاد.

وبالإضافة إلى هذا، ومن أجل توسيع نطاق الخدمات الطبية العامة ورفع مستواها، جرى تنفيذ إصلاح لنظام

الصحة الوطني عن طريق برنامج الصحة ٢٠٠٠ الذي أسفر عن بعض النتائج الإيجابية فعلا، وبخاصة للأفراد ذوي الموارد المحدودة.

وكان من النتائج الرئيسية للاستراتيجية الاقتصادية والاجتماعية تهيئة ما بين ١,٣ و ١,٤ من ملايين فرص العمل هذا العام. وهذه دون شك علامة مشجعة.

إننا ندرك أن هناك تحديات كبيرة لا بد من مواجهتها للتغلب على الفقر التاريخي الباقي الذي لا يزال يؤثر على الملايين من أفراد الشعب. ولهذا نحن مصممون على مواصلة اتخاذ تدابير لدعم الصلة القائمة بين النمو والعدالة الاجتماعية، وبالتالي الوفاء بأحد الالتزامات الرئيسية المنصوص عليها في كوبنهاغن: وهو تهيئة الظروف التي تجعل الإنسان هو العامل الرئيسي في التنمية، وبالتالي مشاركا في الرفاه الوطني ومستفيدا منه.

لقد أكد مؤتمر القمة أن التنمية الاجتماعية والوفاء بالالتزامات المعتمدة هي أساسا من مسؤوليات كل بلد. وفي الوقت نفسه، أشار إلى ضرورة تهيئة بيئة دولية مواتية قائمة على التعاون الدولي من أجل التنمية.

ونحن نلاحظ بقلق أنه بالرغم من الطفرات التي يحققها الاقتصاد العالمي، فإن الفجوة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو آخذة في الاتساع. وقد أعلن رئيس البنك الدولي مؤخرا أنه في مدى ٣٠ عاما، وبالنظر إلى المعدل الحالي لنمو السكان، سيكون على خمسة بلايين من البشر أن يعيشوا على دخل يقل عن دولارين يوميا. هذه صورة تبدو في منتهى القتامة. وفي المقابل، ومن المفارقات الأليمة، أن المساعدة الإنمائية التي وعد بتقديمها في مؤتمر القمة كعنصر أساسي لتحقيق التنمية الاجتماعية تتناقص باستمرار. وفي حالات كثيرة زاد هذا التناقص من صعوبة تحقيق الأهداف التي وضعت في كوبنهاغن، بل إن إمكانية تحقيقها تزداد بعدا.

ومن الضروري العمل على عكس هذا الاتجاه. فإن لم نفعل ذلك فسنجد أنفسنا في بداية الألفية الجديدة في حالة يأس مفزعة. فالنمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والمسؤولية المشتركة تشكل مكونات مترابطة. والجهود الوطنية تحتاج إلى دعم من المجتمع الدولي كله؛ ومن الضروري لجميع الأطراف المعنية: الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية في إطار المنظومة، أن تضاعف جهودها لتعزيز التعاون الدولي.

إن هذا ليس مجرد عمل من أعمال التضامن ولكنه أيضا مسؤولية تاريخية حيال البشرية.

السيد نو كوان صن (فييت نام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية اجتمع رؤساء الدول والحكومات وقادة العالم لوضع استراتيجية للتنمية الاجتماعية، وبصفة خاصة لإيجاد حلول لمشاكل الفقر والعمالة والتكامل الاجتماعي وغيرها من القضايا الاجتماعية والاقتصادية. وأهم ما في الأمر أنه وضعت التزامات هامة باعتماد الإعلان وبرنامج العمل.

ويود وفد فييت نام إن يعلن انضمامه إلى البيان الذي أدلى به رئيس مجموعة الـ ٧٧ والصين.

ويسعدنا أن نلاحظ أنه منذ انعقاد مؤتمر القمة، بُذلت جهود كبيرة لتنفيذ برنامج العمل. وبغية تحويل هذه الالتزامات إلى واقع عملي طورت الدول الأعضاء استراتيجياتها وبرامجها ومشروعاتها، وضمنتها في سياساتها الإنمائية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة. وبذلت الأمم المتحدة ووكالاتها جهودا ضخمة في هذا الصدد. ويود وفدي أن يعرب عن تقديره الكبير لهذه الجهود. وعلى الرغم من أنها جهود حميدة فإن الطريق ما زال طويلا أمامنا إذا أردنا أن نحقق مناخا أفضل للتنمية الاجتماعية وبصفة خاصة في العقود المقبلة من الألفية الثالثة.

ومما يبعث على التشجيع أن يرى وفدي أن الأمم المتحدة تضطلع بدور قيادي في ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوفر المساعدة والدعم لجهود الدول. وفي هذا الصدد نرحب باعتماد الجمعية العامة الوثيقة "خطة للتنمية". وفي هذه المناسبة يسرنا أن نعرب عن تأييدنا الكامل لتعزيز الأمم المتحدة، وخاصة المجلس الاقتصادي والاجتماعي ونوافق على أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تولي التنمية الأولوية القصوى. فهذا من شأنه أن يمكن الأمم المتحدة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي من الاضطلاع بدور أكثر فعالية في هذا الميدان ومن المشاركة في تهيئة بيئة مؤاتية للتنمية الاجتماعية. ولهذا نرحب بجهود الإصلاح التي يقوم بها الأمين العام، وبصفة خاصة تحديد مسألة النهوض بالتنمية المستدامة المعززة باعتبارها الأولوية المركزية

للأمم المتحدة. ونعتقد أن الأمم المتحدة، عن طريق دورها المعزز في التنمية، ستكون بالتأكيد قادرة على دعم الأمم المتحدة على نحو أكثر فعالية في تنفيذ توصيات برنامج عمل كوبنهاغن. ونغتنم هذه الفرصة لنشيد بتقرير ١٩٩٧ عن الحالة الاجتماعية في العالم الذي يشمل تقييما شاملا بعيد الأثر للقضايا الاجتماعية العالمية وتوصيات للخيارات السياسية.

ويسلم مؤتمر القمة بأن التنمية الاجتماعية هي لب احتياجات وطموحات الجنسب البشري في جميع أنحاء العالم ومحور مسؤوليات جميع الأمم. ولتحقيق التقدم يجب أن نتناول في نهج متكامل القضايا الأساسية الثلاث، وهي القضاء على الفقر، والعمالة المنتجة والتكامل الاجتماعي. وفي استعراض لمتابعة قمة كوبنهاغن بعد سنتين ونصف سنة من انعقاد المؤتمر، وخلال تناولي لمختلف قضايا التنمية الاجتماعية، سأحاول التركيز على مسألة تخفيف وطأة الفقر والقضاء عليه باعتباره أهم الأعمال، التي تواجه في الوقت الراهن الجزء الأكبر من سكان العالم، وأعنى به العالم النامي وأكثرها إلحاحا. لقد أشير في كوبنهاغن إلى أن التنمية الاجتماعية هي نتيجة لمسائل عديدة متصلة. وسيظل الفقر مشكلة حادة بالنسبة لمعظم البلدان النامية بسبب بطء النمو الاقتصادي وتدنى الدخل، وتفاقمها في أغلب الأحيان نتيجة لزيادة عبء الدين. ويعتبر الفقر عنصرا رئيسيا يحبط جهود تلك البلدان لتوفير ظروف معيشية أفضل لسكانها ولتهيئة بيئة ملائمة للتنمية الاجتماعية. والفقر والمشاكل الاقتصادية تؤدي إلى تزايد البطالة، وفي نفس الوقت تحد من قدرة تلك البلدان على توفير نوعية أفضل من التعليم وعلى الوفاء بالاحتياجات الأساسية الأخرى اللازمة للحياة اليومية للأفراد، مثل المياه والصرف الصحي والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية الأخرى. وفي ظل هذه الظروف تجد معظم البلدان النامية أنه من العسير عليها أن تقاوم هذا الهبوط نحو التخلف. نحن ندرك أن البلدان النامية تبذل جهودا كبيرة أسفرت عن إحراز تقدم كبير، ولكن الصورة العامة تنبئ عن أن مسألة الفقر وتخفيفه لا تزال تحتاج إلى جهود مشتركة أكبر. وفي هذا الصدد نحث المجتمع الدولي على أن يقدم قدرا أكبر من الدعم والمساعدة للبلدان النامية. وينبغي أن تتحقق على نحو أكثر فعالية جميع الالتزامات المتصلة بتهيئة بيئة دولية ملائمة للتنمية الاجتماعية.

وفيما يتعلق بتخفيف الفقر، فإننا نثني على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للدور الهام الذي يضطلع به في منظومة الأمم المتحدة ولجهوده في دعم تنفيذ برامج التنمية الاجتماعية. وندعم جهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في محاربة الفقر في العالم ونعتبره أهم أعمال هذا البرنامج. وفي كثير من البلدان النامية ساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وغيرهما من وكالات الأمم المتحدة، على نحو فعال في تطوير الاستراتيجيات الوطنية وخطط العمل للقضاء على الفقر. وتتضمن هذه الاستراتيجيات النهوض بمعدلات أعلى للنمو الاقتصادي، وتوفير فرص العمل، والاستثمار في تنمية الموارد البشرية، وزيادة وتوسيع الفرص المتاحة للفقراء، بغية القضاء على الفقر، وتوفير شبكة أمان للجماعات الضعيفة مثل الأطفال والنساء والمعوقين والمسنين والفقراء وغيرهم.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد كبوتسرا (توغو).

وفي الوقت نفسه، لا بد من تحديد استراتيجيات مكافحة الفقر وتنفيذها في السياق الأوسع الذي يهيئ البيئة التي تُشجع وتدعم النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية المتكافئين والمستندين إلى قاعدة عريضة على الصعيدين الوطني والدولي.

وقد لاحظ تقرير عام ١٩٩٧ بشأن الحالة الاجتماعية في العالم أن حل مشكلة البطالة يبدو الآن أصعب مما كان عليه الحال قبل خمسين عاما. لذلك سيكون من الضروري أن نقدم المزيد من الدعم والمساعدة لجهود البلدان النامية التي ترمي إلى توسيع اقتصاداتها وأنشطتها الانتاجية التي يمكن أن تولد فرصا للعمالة.

وبالنسبة لجميع البلدان، سواء كانت متقدمة النمو أو نامية، يمثل النظام التعليمي الجيد مفتاح التقدم في ميدان تنمية الموارد البشرية، الذي يكفل بدوره تحقيق التنمية والازدهار، لا سيما في عصر المعلومات هذا وفي القرن الحادي والعشرين المقبل. ويُشكل السكان الذين يحظون بمستوى رفيع في التعليم والتنمية والصحة أحد الموارد القيِّمة للغاية التي يمكن أن تتاح لأي بلد.

إن فييت نام ملتزمة تماما بتحقيق الأهداف والمبادئ المنصوص عليها في وثائق القمة العالمية للتنمية الاجتماعية. وقد بذلنا جهودا متضافرة من أجل تحقيق أهدافنا الاجتماعية والاقتصادية، وتنفيذ الالتزامات التي قطعناها على أنفسنا في تلك القمة. وأدت عملية التجديد في فييت نام، الجارية منذ عام ١٩٨٦، إلى تحقيق تخفيض

كبير في حدة الفقر وارتفاع كبير في مستوى المعيشة والرفاهية لشعبنا. وانطلاقا من إنجازاتنا الاجتماعية والاقتصادية الكبيرة والعديدة على مدى السنات العشر الأخيرة، لا بد لنا من أن نواصل بذل المزيد من الجهود لتوطيد إنجازاتنا وتحقيق المزيد من التقدم في ميدان التنمية الاجتماعية والاقتصادية بغية بلوغ غايتنا المتمثلة في جعل فييت نام "شعبا غنيا وبلدا قويا ومجتمعا عادلا ومتحضرا" ذلك من خلال عملية التصنيع والتحديث. ومن أجل ذلك صاغت الحكومة سياسات تحقق المزيد من التقدم في مجالات من بينها تخفيف حدة الفقر وتوسيع فرص العمالة المنتجة وإصلاح التعليم.

ونهتم اهتماما خاصا بالتعليم والعلوم والتكنولوجيا بغية إرساء القواعد الأساسية للتصنيع والتحديث. وما فتئت فييت نام تنتهج سياسة التنمية الاقتصادية بالتوازي مع التقدم الاجتماعي والمساواة بين الجميع. وفي هذا السياق، نحن نؤيد المبادرة ٢٠/٢٠ باعتبارها من التدابير التي ترمي إلى تكفل حصول السكان على جميع الخدمات الاجتماعية الأساسية. ويسرني أن أحيط الجمعية العامة علما بأن فييت نام وافقت على أن تستضيف اجتماع المتابعة الثاني بشأن المبادرة ٢٠/٢٠ المعروفة بـ "أوسلو + ٢" في هانوي في الخريف المقبل. ونرى أن ذلك الاجتماع يمثل استجابة في الاتجاه الصحيح لنداءات القمة العالمية للتنمية الاجتماعية من أجل بذل جهود مشتركة من جانب بلدان عديدة. وفي هذا الصدد، يُرحب وفد بلدي بجميع البلدان التي تدعم هذه الفكرة، خصوصا النرويج وهولندا.

وفي وقت سابق من هذا العام، عقدت فييت نام مع وكالات الأمم المتحدة مؤتمرا في هانوي في أيلول/سبتمبر لاستعراض تطورات التعاون على مدى العشرين عاما الماضية بين فييت نام والأمم المتحدة ولوضع استراتيجيات تزيد من تحسين ذلك التعاون الفعال.

وختاما، أود أن أعرب مرة أخرى عن تقديرنا العميق لوكالات الأمم المتحدة لما قدمته من مساعدات إلى فييت نام، لا سيما في ميادين القضاء على الفقر، وتوفير الرعاية الصحية والتعليم والتكامل الاجتماعي.

السيد عودة (مصر): أود في بداية كلمتي أن أعرب عن تأييد وفد مصر لبيان تنزانيا بصفتها رئيس مجموعة الـ ٧٧ والصين.

ومما لا شك فيه أن تعزيز التنمية الاجتماعية أصبح هدفا هاما وأساسيا في عالمنا اليوم. كما أن مساندة الجهود المبذولة لتحقيق التقدم الاجتماعي، والعدالة، وتحسين حالة البشر أصبحت مسألة أكثر إلحاحا في ضوء تطلع شعوب العالم ومطالبتها بإيلاء أولوية متقدمة للجوانب الاجتماعية للتنمية، لارتباطها الوثيق وتأثيرها وتأثرها بالجوانب الاقتصادية والسياسية، بحيث أصبحوا يمثلون كلا واحدا لا يتجزأ ينعكس إيجابا أو سلبا على الاستقرار والسلم والأمن الدوليين.

ومن هنا فطنت دول العالم المشاركة في القمة العالمية للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن إلى أهمية موضوعات التنمية الاجتماعية، والتزمت - من منطلق إيمانها بضرورة التصدي والتغلب على المشكلات التي تواجه هذه القضية - بتهيئة بيئة اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وايكولوجية مواتية لتحقيق التنمية الاجتماعية، فضلا عن منح الأولوية للسياسات والإجراءات الوطنية والإقليمية والدولية الهادفة إلى القضاء على الفقر، وتوسيع نطاق العمالة ومحاربة البطالة، وتشجيع التكامل الاجتماعي.

وأود هنا أن أؤكد على نقطتين رئيسيتين ينبغي الاسترشاد بهما عند تناول موضوع التنمية الاجتماعية: النقطة الأولى هي ضرورة احترام الثقافات والحضارات المختلفة، فلا يوجد أي مبرر لأن يفرض على أي منها نمط من الحياة لا تقره أو ممارسات لا تقبلها. والنقطة الثانية هي أنه بالرغم من تسليمنا بأن الدور الأساسي والمحوري في عملية التنمية يقع على عاتق الحكومات المختلفة، فإن الجهود التي تبذلها تلك الحكومات يرتهن نجاحها بوجود بيئة دولية مواتية بما يشمله ذلك من عوامل كالتجارة، والاستثمار، وتقديم الموارد المالية والمساعدات الفنية، ونقل التكنولوجيا.

وتعد قضية الفقر أحد أهم التحديات التي تواجه عالمنا اليوم والتي يتعين على الحكومات والمجتمع الدولي تكثيف الجهود لمعالجتها والتغلب عليها، خاصة بعد أن التزمنا جميعا بهدف القضاء على الفقر في العالم باعتباره ضرورة أخلاقية واجتماعية وسياسية واقتصادية للبشرية.

وترتبط قضايا العمالة المنتجة وموارد الرزق المستدامة ارتباطا وثيقا بآفة الفقر، حيث تفاقمت ظاهرة البطالة بشكل يكاد أن يُسبب شرخا خطيرا في نسيج المجتمعات بالدول النامية، خاصة وأن هناك اتجاها عاما يهدف إلى إعطاء السياسات الاقتصادية الخاصة باحتواء

التضخم والانفاق العام والعجز المالي الأولوية الأولى على حساب توفير فرص العمل وتحسين ظروفه.

وقد شـــاركت مصر وتشارك بفاعلية في أعمال لجنة التنمية الاجتماعية - التي نتشرف بعضويتها - حيث تناولت اللجنة في دورتها الخامسة والثلاثين قضايا العمالة وموارد الرزق المستدامة وخلصت إلى مجموعة من الاستنتاجات المتفق عليها والتي تهدف إلى خلق الوظائف، وزيادة العمالة المنتجة، وتخفيض البطالة عن طريق تحسين نوعية الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة، وتشجيع حصول القطاع الخاص في الريف والحضر على الائتمانات وخدمات المعلومات والإرشاد، فضلا عن تحقيق التوازن في سياسات الاقتصاد الكلي لكفالة نمو العمالة واستقرار الأسعار وانخفاض أسعار الفائدة.

ونحن إذ ندعو كافة الدول للمساهمة في إنجاح أعمال لجنة التنمية الاجتماعية خلال دوراتها القادمة، نأمل - بصفة خاصة - أن تتكاتف الجهود استعدادا للتحدي الأكبر في التحضير للدورة الاستثنائية الخاصة للجمعية العامة عام ٢٠٠٠، المعنية بإجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وتأمل مصر أن تحظى هذه الدورة الاستثنائية بالاهتمام والتحضير وتوافق الآراء اللازمين لإنجاحهما.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد كبوتسرا (توغو).

إن قضايا الأسرة والطفل والمرأة والشباب وكبار السن والمعوقين والتعليم كلها قضايا متشابكة تكمل بعضها البعض وتتصل اتصالا مباشرا بالتنمية الشاملة في أي مجتمع.

وإذ تدرك بلادي التحدي الذي يواجه بلدان العالم النامية والمتقدمة على حد سواء في مساعيها لتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي المستدام، وبالرغم من الصعوبات والأعباء الكبيرة التي نتحملها في مجال الإصلاح الاقتصادي، بدأت مصر بالفعل في تنفيذ مجموعة مترابطة من السياسات تهدف إلى خفض مستوى الفقر ودفع التنمية البشرية بحلول عام ٢٠٠٠.

وخلافا للآراء التي توقعت حدوث انخفاض في الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية، شهدت هذه الخدمات زيـــادة فـــي النسبـــة المخصصة لها من الإنفاق العام. وكانت الزيادة الملموسة في مجال التعليم حيث ارتفعت نسبة الإنفاق من ٣ في المائة إلى ٤,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

وإلى جانب جهود مصر المستمرة لتوفير التعليم الأساسي والخدمات الصحية إلى الجميع في الحضر والريف، قامت بإنشاء وتدعيم شبكات الأمان الاجتماعي التي تمثل حلقات من الإجراءات التعويضية التي تستهدف التخفيف من أثر الفقر ومساعدة الفقراء من خلال تزويدهم بالسلع والخدمات الأساسية وفرص العمل المنتجة. ويُعد الصندوق الاجتماعي للتنمية من أهم شبكات الأمان الاجتماعي حيث استطاع أن يستوعب في الوظائف الدائمة التي خلقها نسبة تتراوح بين ١٠ إلى ١٢ في المائة من نسبة البطالة في مصر، بالرغم من أن محاربة البطالة ككل لم تكن ضمن أهدافه، وإنما اقتصر دوره على محاولة التقليل من الآثار السلبية لعملية الإصلاح الاقتصادي.

وفيما يتعلق بالأسرة، وهي النواة الأساسية للمجتمع، تستمر الحكومة المصرية في زيادة الوعي بالدور الاجتماعي والإنمائي للأسر، كما تقوم بإنشاء مكاتب للتوجيه والاستشارات الأسرية بلغ عددها ١٥٠ مكتبا في عام ١٩٩٦.

والشباب هم عماد الحاضر ورمز المستقبل. ومن هنا حرصت مصر على الاهتمام بتنشئتهم وتهيئتهم لمواجدهة تحديات القرن الحادي والعشرين. وذلك بعقد الندوات وإنشاء المعاهد والآليات المعنية بالتدريب الفكري والمهني والهادفة إلى زيادة الوعي. وفي هذا الإطار نُعرب عن أملنا في نجاح المؤتمر الوزاري الدولي للشباب المزمع عقده في لشبونة في آب/أغسطس القادم.

وفيما يتعلق بالمسنين، نرحب باعتبار عام ١٩٩٩ عاما لكبار السن، ونؤيد عمل الفريق العامل المفتوح العضوية المسؤول عن إجراء عملية الاستعراض والتقييم الرابعة لخطة العمل وللأعمال التحضيرية المتصلة بالاحتفال بالسنة الدولية لكبار السن. هذا وتحرص مصر على الإعداد لعام ١٩٩٩ من خلال استحداث خطة عمل وطنية لكبار السن وعقد ندوات محلية للتوعية بأهداف السنة الدولية، بالإضافة إلى حرصها على المشاركة في الأنشطة الإقليمية والدولية التي تُعقد في إطار الإعداد لعام ١٩٩٩، ومنها المؤتمر الحكومي الخاص بالمسنين في منطقة البحر المتوسط، والمقرر انعقاده بمالطة خلال كانون الأول/ديسمبر القادم، حيث من المنتظر أن تسفر أعماله عن الخروج بخطة عمل حكومية للدول المتوسطية.

ولا يفوتني هنا، أن أشير إلى الأهمية التي توليها بلادي لمسألة تأهيل وإدماج المعوقين في المجتمع وتمكينهم من القيام بواجباتهم كاملة عن طريق خلق فرص متساوية لهم في التعليم الملائم والعمل المناسب.

أود في ختام كلمتي أن أعيد التأكيد مرة أخرى على أهمية تكافل الجهود الوطنية والإقليمية والدولية من أجل تعزيز ودعم التنمية الاجتماعية بكافة صورها وفي جميع مجالاتها. وأناشد كل الدول والحكومات الالتزام بتحقيق توصيات مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وتنفيذ تعهداتها في هذا الشأن، خاصة في مجال تعبئة الموارد وتقديم المساعدات الفنية للدول النامية، فالتنمية الاجتماعية مسؤولية جماعية دولية تؤثر في حياتنا اليومية ومستقبل عالمنا.

السيد دلاميني (سوازيلند) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يُرحب وفدي بتقرير الأمين العام عن تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ويُعرب عن تقديره لذلك التقرير، الذي يرد في الوثيقة A/52/305، ويتطلع إلى تقريره الوشيك عن عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر. واسمحوا لي أن أقول بداية إننا نؤيد تأييدا كاملا البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين فضلا عن البيان الذي سيدلي به ممثل ليسوتو في وقت لاحق اليوم بالنيابة عن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

لقد عقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في وقت حددت فيه دول العالم أهدافا مشتركة ومسعى مشتركا هو التعاون دوليا من أجل إيجاد بيئة اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وقانونية من شأنها تمكين البشر من تحقيق التنمية الاجتماعية.

ومن المشجع أن نلاحظ أن عددا كبيرا من الدول الأعضاء قد قدم تقارير إلى الأمم المتحدة بشأن الإجراءات التي اتخذت على الصعيد الوطني من أجل تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وحققت حكومة مملكة سوازيلند تقدما كبيرا في صياغة استراتيجية إنمائية وطنية خاصة بها والتفاوض بشأنها. وسوف نقدم نسخة من هذه الاستراتيجية إلى الأمم المتحدة في المستقبل القريب. وتمثل الاستراتيجية نظاما تخطيطيا جديدا ومحسنا وشاملا. وهي تحتوي على أهداف وسياسات واستراتيجيات بعيدة المدى ضرورية لتحقيق الأهداف الثلاثة العامة المتمثلة في اقتصاد نشط، وسلامة الحكم، وتنمية بشرية واجتماعية.

إن حكومة سوازيلند، وقد أدركت الصعوبات الاجتماعية - الاقتصادية التي كانت قد بدأت تظهر، بما فيها البطالة المتزايدة ومعدل النمو السكاني العالي وتصاعد الجريمة وتفكك النسيج الاجتماعي في المجتمع السوازيلندي، قامت بوضع الاستراتيجية الإنمائية الوطنية قبل عامين من انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن. إذ اقتضت الحالة الاجتماعية - الاقتصادية المتدهورة اعتماد استراتيجية ملائمة وفعالة من شأنها تعبئة الدعم الشعبي لعملية التنمية الاقتصادية في البلد وكفالة الاستخدام الفعال للموارد على حد سواء. وتسعى الاستراتيجية إلى تنفيذ الالتزامات التي أعلنت في كوبنهاغن على الصعيد الوطني.

وكما ذكر جلالة الملك مسواتي الثالث في بيانه السياسي خلال هذه الدورة للجمعية العامة، يستمر العمل في برنامجنا لإعادة الهيكلة الداخلية، وبدأت الحكومة سلسلة من المبادرات لتحسين الحالة الاجتماعية - الاقتصادية. ويبين جانب هام من المبادرات حجم المشاورات التي قام بها أصحاب المصلحة ومشاركتهم في مناقشة الآراء والتطلعات.

وقد بدأنا في شباط/فبراير من هذه السنة خطة عملنا للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، وهي خطة عمل تطبق على مدى سنتين أو ثلاث، وستسهم في الاستراتيجية الإنمائية الوطنية وتُعجّل بإحراز تقدم فيها، حيث أنها تمثل مجموعة منتقاة من الأنشطة والأهداف الهامة حددت لها آجال واضحة. وهنا أيضا، قامت الحكومة بإجراء مشاورات واسعة وعامة، وعممت تقاريرها على نطاق واسع.

وتدرك مملكة سوازيلند الحاجة إلى تهيئة بيئة تمكينية تفضي إلى تحقيق التنمية البشرية المستدامة. ومن أجل هذا الغرض، أنشئت لجنة إعادة النظر في الدستور، في تموز/يوليه ١٩٩٦، وأنيطت بها مهمة التشاور الكامل مع الأمة السوازيلندية من أجل وضع دستور جديد. ومن المتوقع أن تستغرق المهمة عامين. وسيكون وضع دستور معترف به على نطاق يتماشى مع ثقافة وتقاليد سوازيلند إنجازا كبيرا جدا.

إن مملكة سوازيلند، حكومة وشعبا، ملتزمة بتفعيل هذه المبادرات، ولأسباب وجيهة؛ ذلك أن النمو الاجتماعي - الاقتصادي بأبسط أشكاله من شأنه أن يسفر عن إنتاج المزيد من السلع والخدمات بكفاءة

متزايدة، وعن تخفيف مشكلة البطالة. والنمو الاقتصادي هو السبيل نحو تحسين الأجور وزيادة الأرباح، وتحقيق إيراد أعلى من الضرائب، مما يفضي إلى تحسن في الخدمات الزراعية والتثقيف الصحي والخدمات الاجتماعية الأخرى. وسوازيلند على استعداد للانطلاق على ذلك المنوال.

ومع ذلك، تواجه مملكة سوازيلند، للأسف، عددا من العناصر الحرجة. فمعدل نمو السكان، وهو بنسبة ٣,٢ في المائة سنويا، مرتفع جدا. وهذا يشكل صعوبة خطيرة أمام تحقيق الالتزام ٣ الذي تم التعهد به في مؤتمر القمة الاجتماعي وهو الالتزام بتعزيز هدف العمالة الكاملة باعتباره أولوية أساسية لسياساتنا الاقتصادية والاجتماعية، وبتمكين جميع السوازيلنديين من الكسب الآمن والمستدام لأرزاقهم عن طريق العمالة والعمل المثمرين المختارين بحرية. ويجري بذل الجهود من أجل خفض معدل النمو السكاني. ولقد أنشأت الحكومة فرقة عمل لوضع سياسة وبرنامج للسكان من أجل خفض معدل النمو السكاني.

ويود وفد بلدي أيضا أن يؤكد من جديد الشعور بالقلق الذي أعرب عنه جلالة الملك مسواتي الثالث إزاء هبوب إعصار النينيو في المحيط الهادئ، بعد خمس سنوات فقط من الجفاف الأخير. إذ لم تكد جميع البلدان الواقعة في الجنوب الأفريقي أن تتعافى من الجفاف الذي حل بها في العامين ١٩٩١ و ١٩٩٢، فإذا بها تواجه الآن هذه المشاكل المدمرة مرة أخرى. ولا تزال سوازيلند، بعدما تعرضت لجفاف شديد في عام ١٩٩٢، تعمل في إنشاء خزانات للمياه وسدود في جميع أنحاء المناطق الريفية، انتقالا من نهج الإغاثة إلى الاستعداد المبكر. ومما يؤسف له أبلغ الأسف أن الآثار المأساوية التي يمكن أن تترتب على الجفاف قد تصل إلينا قبل إنجاز المشاريع.

وفيما يتعلق بموضوع الكوارث الطبيعية هذا نفسه، نود أن نعرب عن أعمق تعاطفنا كبلد، مع المكسيك التي تعرض مؤخرا للفيضانات، وأسفرت عن تمزق اجتماعي كبير في البلد، بل وأودت أيضا بحياة العديدين من الناس. لذلك نتقدم بأعمق تعازينا إلى الحكومة، ولا سيما الأسر المتأثرة.

ويود وفد بلدي، بعدما تناول بالذكر بعض المجالات التي تبذل فيها سوازيلند الجهود للوفاء بالتزامات قطعتها على نفسها في كوبنهاغن أن يؤكد من جديد أن التعاون والمساعدة على الصعد الدولية والإقليمية ودون الإقليمية أمران ضروريان أيضا للتنفيذ الكامل لبرنامج عمل كوبنهاغن.

ويعترف قرار الجمعية العامة ١٦١/٥٠ بأن تنفيذ برنامج عمل الإعلان في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا وأقل البلدان نموا سيحتاج إلى موارد مالية إضافية وتعاون ومساعدة أكثر فعالية في المجال الإنمائي. ومع ذلك، فمن المقلق أن نلاحظ أنه في حين تبذل الجهود لتوفير هذه الموارد، لا تزال البلدان النامية تواجه بمشاكل رئيسية تتمثل في الدين الخارجي وخدمة الدين، والتهميش في سياق عولمة الاقتصاد العالمي، ومشاكل عدم وفاء البلدان المتقدمة النمو بالتزاماتها بتحقيق أهداف المساعدة الإنمائية الرسمية المتفق عليها دوليا. ويدل على هذا الأمر النتيجة التي أسفر عنها الجزء الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي عقد في جنيف في تموز/يوليه من هذا العام.

إن مملكة سوازيلند تؤيد تأييدا كاملا عقد دورة استثنائية للجمعية العامة في عام ٢٠٠٠ للاستعراض والتقييم الشاملين لتنفيذ النتائج التي خلص إليها مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. ويحدونا الأمل في أن تعتمد الجمعية العامة إجراءات ومبادرات أخرى بعد الدروس المستفادة من الإنجازات وجوانب الفشل في السنوات الخمس منذ اعتماد برنامج عمل كوبنهاغن.

ولقد دعا أيضا قرار الجمعية العامة ١٦١/٥٠ اللجان الإقليمية إلى النظر في عقد اجتماع سياسي رفيع المستوى، على أساس عقده مرة كل سنتين، لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ نتيجة مؤتمر القمة، ولتبادل الآراء بشأن تجاربها، ولاتخاذ التدابير المناسبة. ويعرض تقرير الأمين العام نتيجة الاجتماعات المعقودة. والمؤسف أن نلاحظ أن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لم تعقد بعد مثل هذا الاجتماع الهام، علما بأن العالم ركز في مؤتمر القمة على أفريقيا في الالتزام ٧، الذي دعا بصفة خاصة إلى تسريع الجهود المبذولة من أجل تحقيق الموارد الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية لأفريقيا وأقل البلدان نموا. وفي هذا الصدد، يحث وفد بلدي اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على عقد اجتماع رفيع المستوى، مثلما يدعو اليه القرار، بأسرع ما يمكن بالتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى في المنطقة، وكذلك مع المصرف الإنمائي الأفريقي.

واسمحوا لي أن أختتم كلامي بالقول إن مملكة سوازيلند تقدر الدور الذي تضطلع به صناديق وبرامج الأمم المتحدة في البلد، ولا سيما ذلك الدور الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفيما نقوم بوضع استراتيجياتنا لدفع سياساتنا الاجتماعية والاقتصادية إلى الأمام، يحدونا وطيد الأمل في أن تصلنا المساعدات في المستقبل كلما تقدمنا بطلب من أجلها.

وعلى الصعيد دون الإقليمي، فإن سوازيلند ملتزمة بجميع الجهود التي تبذلها الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. ومملكة سوازيلند، وهي أحد الأعضاء المؤسسين للجماعة الإنمائية، تشيد بجميع ما تقدمه الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى جماعتنا من مساعدة وتعاون، سواء على الصعيد الثنائي أو مجموعات إقليمية ودون إقليمية، أو من الأجهزة والمنظمات والهيئات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة.

السيد خان كانجو (باكستان) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود بالنيابة عن وفدي، أن أؤكد مجددا التزام باكستان بتنفيذ إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن المعتمدين في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

وباكستان هي أحد البلدان التي بدأت بالفعل في تنفيذ برنامج عمل كوبنهاغن بشكل جاد. وفي رأينا أن الالتزامات العشرة التي أقرتها القمة الاجتماعية تقع عموما في فئتين. في الفئة الأولى هناك التزامات باستراتيجيات تسعى إلى إنشاء بيئة تمكينية للتنمية الاجتماعية؛ وفي الفئة الثانية هناك التزامات بكفالة استئصال الفقر وتحقيق العمالة المنتجة والاندماج الاجتماعي.

وكجزء من إنشاء البيئة التمكينية، الضرورية للتنمية الاجتماعية، بدأت باكستان في تنفيذ كلا الفئتين من الالتزامات. لقد أدركنا أن تهيئة بيئة اقتصادية مستقرة أمر ضروري لأي تنمية جادة. لذلك بدأنا في تعزيز برنامجنا للتحرر الاقتصادي؛ الذي كان قد بدأ في أوائل ١٩٩٠، وذلك بتقديم إصلاحات في قطاعات الشركات والمصارف والمال. وقد خفضنا الحدود القصوى للتعريفات الجمركية؛ وجعلنا الروبية الباكستانية قابلة تماما للتحويل في الحساب العام؛ كما سحبت جميع قيود الاستيراد ، باستثناءات قليلة جدا. وحاليا يمكن للمستثمرين، الباكستانيين والأجانب، أن يستثمروا في باكستان بدون حصولهم مسبقا على موافقة حكومية، باستثناء مجالات سلبية قليلة معلن عنها.

كما بدأت باكستان في برنامج الخصخصة بأسلوب علني وشفاف. وجميع الوثائق ذات الصلة متاحة للتدقيق العام. وقد سن قانون بشأن حرية المعلومات لضمان إتاحة المعلومات عن الحكم لجميع قطاعات المجتمع لتشجيع المشاركة والشفافية في الحكم. وتود الحكومة أيضا انشاء وكالة للحماية البيئية لإنفاذ ومراعاة معايير النوعية البيئية الوطنية.

إن الفساد المرتبط بالحكم يثير دائما القلق البالغ للجمهور عموما. وقد بات انتشار هذا الشر يهدد الوئام الاجتماعي والتنمية السلسة للمجتمعات والبلدان. ولتهيئة بيئة تمكينية للتنمية، أنشأت حكومة باكستان مؤخرا، برياسة رئيس الوزراء محمد نواز شريف، هيئة رقابة مستقلة برئاسة أحد قضاة المحكمة العليا المتقاعدين لتناول عناصر الفساد في أرفع مستويات الحكومة ولضمان الأمانة في الحياة العامة. وسيساعد هذا في استئصال الفساد من الحياة العامة، وكذلك في جعل الحكم خاضعا للمساءلة بالكامل.

وتدرك باكستان دور المنظمات غير الحكومية وسائر الفاعلين في المجتمع المدني في تحقيق الوئام الاجتماعي والاندماج الاجتماعي. وقد وضع مؤخرا مشروع قانون لتوفير الأساس المؤسسي لإقامة شراكة بين المنظمات غير الحكومية والحكومة في تنفيذ التنمية والخدمات الاجتماعية. وهذا يعبر عن إيمان الحكومة بإشراك المنظمات المجتمعية والمنظمات غير الحكومية في تخطيط وتنفيذ وإيصال الخدمات الاجتماعية.

وقد صدقت باكستان على اتفاقية القضايا على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وقد كرست الأحكام المتصلة بالمرأة بالكامل في دستورنا. وتبذل الحكومة جهودا خاصة لإدماج المرأة في التيار الرئيسي الوطني للمجتمع بإتاحة الفرص المتكافئة في جميع مناحي الحياة. وفي الانتخابات العامة التي عقدت هذا العام انتخبت ست نساء في المقاعد العامة للجمعية الوطنية في باكتسان. وهناك اقتراح قيد النظر بإضافة ٢٠ مقعدا آخر، تخصص للنساء في الجمعية الوطنية. وقد قررت الحكومة التعويض عن عدم التوازن بين الجنسين في سوق الوظائف وذلك بإعطاء أفضلية للمرأة في التعيينات المستقبلة في شتى المجالات. كما

يجري تشجيع النساء على إنشاء مراكز مهنية خاصة بهن، تزودها الحكومة بالمساعدة المالية.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ صادقت باكستان على اتفاقية حقوق الطفل. ومنذ ذلك الوقت، أصبحت اللجنة الوطنية لرفاه الطفل ونمائه التابعة لوزارة الرفاه الاجتماعي محور التنسيق مع الحكومات المحلية والمنظمات غير الحكومية لتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل. وطبق قانون التعليم الإلزامي لعام ١٩٩٥ في مقاطعة البنجاب لضمان إتاحة فرص متكافئة لجميع الأطفال في مجال التعليم. وبدأت المقاطعات الأخرى في صياغة قوانين مماثلة. ووافق مجلس الوزراء الفيدرالي على قانون الأحداث الجانحين لعام ١٩٩٥، وهو ينتظر حاليا موافقة البرلمان. وهذا القانون ينص على إعادة تأهيل الأحداث الجانحين.

وفي جهد آخر شرعت وزارة الرفاه الاجتماعي في وضع مشروع لإقامة دور للمعدمين. وهذه الدور ستوفر المأوى والخدمات التعليمية والصحية وغيرها للمجموعات المستهدفة. كما أنشأت الحكومة ٣٥ مركزا لإعادة تأهيل الأطفال المستغلين في سوق عمل الأطفال في البلد. وهذه المراكز ستوفر التعليم الاساسي والتدريب والرعاية الصحية والترفيه للأطفال. كما ستوفر بعض المنافع المالية لأسرة الطفل كجزء من تدابير مكافحة الفقر ومكافحة الاستغلال الاقتصادي للأطفال. وتزمع لجنة التخطيط في باكستان تحديث برنامج العمل الوطني من أجل الطفولة، الذي أنشئ في عام ١٩٩٠، لإدخاله في الخطة الخمسية التاسعة التي تبدأ في عام ١٩٩٨.

إن البطالة والفقر، على الصعيدين الإنساني والاقتصادي، هما التحديان الرئيسيان اللذان يواجهان البلدان النامية التي تفتقر إلى الموارد. فالبطالة والبطالة المقنعة تقوضان التلاحم والاستقرار. وهما يمثلان تبديدا للموارد ويعدان سببا رئيسيا لعدم الاستقرار السياسي في العديد من مناطق العالم. وحسب تقديرات منظمة العمل الدولية يعاني ما يقرب من بليون نسمة في العالم من البطالة أو البطالة المقنعة. وهذا الرقم يمثل ما يقرب من ٣٠ في المائة من مجموع قوة العمل العالمية. ويتعين على المجتمع العالمي ان يتحرك بسرعة لضمان الاستخدام المنتج لهذه الامكانيات الهائلة.

إن الفقر يعني عدم الحصول على الحاجات الإنسانية الأساسية والحرمان من خيارات وفرص العيش عيشة مقبولة. ويقدر تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن ربع سكان العالم - زهاء ١,٣ بليون نسمة - يعيشون في فقر مدقع. وقد وصفه التقرير في الصفحة الثانية بأنه مشين،

"ويعبر عن تفاوتات مخجلة وأوجه فشل لا تغتفر في السياسة الوطنية والدولية."

ويمضي التقرير في الصفحة ٣، الى التحذير من أن

"الضغوط العالمية الجديدة بدأت تخلق أوتهد بخلق زيادات أخرى في الفقر."

وهذا أمر يبعث على الفزع ويدعو الى اتخاذ إجراء عاجل.

وفي جهد متواضع لمعالجة التهديد الثنائي الذي يمثله الفقر والبطالة، أطلقت باكستان المشروع الثاني لبرنامج العمل الاجتماعي لمدة الأربع سنوات ١٩٩٦-٢٠٠٠، بإنفاق قدره ٢٧٠ بليون روبية، وهو يركز على استئصال الفقر، والتعليم الأساسي، والرعاية الصحية الأساسية، وتنظيم الأسرة، والتصحاح، وتوفير المياه للمناطق الريفية. وقد أدرج ضمن إطار هذا البرنامج تمكين المرأة وتوليد العمالة وحماية البيئة. ويهدف البرنامج الى تحسين حالة تنمية الموارد البشرية في باكستان. وهو يركز على الدعم وبناء القدرات وضمانات الاستدامة عن طريق المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص.

كما اتخذت حكومة باكستان تدابير لتخفيف الآثار السلبية للإصلاحات الاقتصادية على فئات المجتمع المحرومة والمهمشة. ومن بين هذه التدابير انشاء صندوق تخفيف الفقر وتنفيذ برنامج الدعم الريفي عن طريق المنظمات غير الحكومية، وهو يستند الى مبادئ المشاركة؛ وإنشاء الطرق من المزارع الى الاسواق؛ وتقديم القروض لتمكين العاطلين من بدء أنشطة تجارية خاصة بهم، وتوفير المساعدة التقنية والمالية للمشروعات الصغيرة جدا وإنشاء مراكز للتدريب المهني والتدريب الفني بما في ذلك مراكز لتدريب المرأة وتقديم مساعدات مالية وتقنية للمنظمات غير الحكومية في إطار برامج التنمية التشاركية، وإنشاء مؤسسات صحية وتعليمية لرفع مستوى التعليم، والمرافق الصحية وتقديم الدعم النقدي للفقراء والمعدمين والمعوقين من صناديق الزكاة والعشور.

وفضلا عن ذلك، أنشأت الحكومة مشاريع مثل الراتب التقاعدي الفردي الوطني ومؤسسات الرفاه للعمال ومشروع مشاركة العاملين في الأرباح وصندوق تعليم اطفال العمال وذلك لتحسين الدخول الحقيقية للعمال في الأمد الطويل.

وبدأت باكستان بتنفيذ إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية إيمانا منها بأن التنمية تعني ضمنا رفع مستوى النظام الاجتماعي بأسره. ومع ذلك، وفي ضوء مستوى الادخار المحلي المنخفض، سيكون من الصعب على باكستان أن تواصل هذه الجهود بدون دعم دولي. ويحدونا الأمل الوطيد في أن تفي البلدان المتقدمة النمو والأمم المتحدة ومؤسسات بريتود وودز بالتزاماتها بتخصيص ٠,٧ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية وأن تعيد هيكلة الديون، على النحو المنصوص عليه في إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن. وبدون هذا الدعم فإن حلم التنمية الاجتماعية في البلدان المنخفضة الدخل، مثل باكستان، سيبقى بعيد المنال.

السيد تشن هواصن (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): تستحوذ مسألة التنمية الاجتماعية منذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبناغن على اهتمام متزايد في جميع أنحاء العالم. وقد أدت الاستراتيجيات القصيرة والمتوسطة والبعيدة الأجل، وخطط التنمية الاجتماعية التي وضعتها بلدان عديدة، والتدابير الملموسة المتخذة في هذا الصدد، إلى إحراز تقدم في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة على المستوى الوطني. وكان للقرارات التي اعتمدتها الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولجنة التنمية الاجتماعية، والتدابير المتخذة لتنفيذها دور إيجابي أيضا في النهوض بالتنمية الاجتماعية. ومع ذلك، ولدى مناقشة هذا التقدم، لا بد لنا أن نشير أيضا إلى أن العمل كان بطيئا إلى حد ما في تطوير التعاون الدولي الكبير الذي وعد به في مؤتمر القمة. ولهذا فإن القلق إزاء هذه المسألة له ما يبرره.

وكما هو معروف جيدا، فإن الفقر يشكل العقبة الرئيسية في طريق التنمية الاجتماعية، علاوة على أنه يشكل خطرا جسيما على السلم والاستقرار. والقضاء على الفقر له أهمية بالغة بالنسبة للمجتمع الدولي. ولهذا كان أول المسائل الرئيسية الثلاث التي نوقشت في مؤتمر القمة. ومع ذلك، لا نرى بعد مرور أكثر من سنتين على انعقاد مؤتمر القمة أي تقدم رئيسي في الحالة الاجتماعية في العالم. فلا يزال خمس سكان العالم يعيشون في فقر مدقع. ولا تزال أعباء الديون الثقيلة تعصف ببعض البلدان النامية، وتعرقل بشكل خطير جهودها من أجل تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية. ولا تزال الهوة بين الشمال والجنوب تزداد اتساعا. ومن المؤكد أن حكومة كل بلد تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تحقيق الأهداف المحددة في مؤتمر القمة، ولكن التعاون والدعم الدوليين لهما أهمية حيوية للنهوض بالتنمية الاجتماعية في العالم.

ونحن نرى أن المفتاح الرئيسي للقضاء على الفقر يكمن في توفير الموارد، لأن فقدان الموارد هو أحد العناصر الهامة التي تعيق جهود البلدان النامية في مكافحة الفقر والتخلف. ولتحقيق الأهداف المحددة في مؤتمر القمة، ندفع بما يلي: أولا، ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تفي، في أبكر موعد ممكن، بالتزام الاسهام بنسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها الوطني الإجمالي في المساعدة الإنمائية وأن تتخذ المزيد من التدابير الملموسة لصالح البلدان النامية في مجال المساعدة الاقتصادية، والتعاون التكنولوجي، وتخفيض الديون وشطبها. ثانيا، ينبغي للأمم المتحدة أن تركز جهودها من أجل التنمية الاجتماعية على البلدان النامية وأن تضطلع بدور المنسق المركزي في تعزيز المتابعة لمؤتمر القمة. وينبغي أن يركز هذا الدور على ضمان التنفيذ الشامل لنتائج مؤتمر القمة وعدد من المؤتمرات الدولية الهامة المتصلة بالتنمية الاجتماعية، وخاصة فيما يتعلق بتعبئة وتجميع الموارد المالية، من أجل مساعدة البلدان النامية على القضاء على الفقر والنهوض بالتنمية الاجتماعية. وسيكون التقدم الأكيد الذي تحققه الأمم المتحدة في هذا المجال أهم مساهمة منها في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة.

واسمحوا لي أن أنتهز هذه الفرصة لأعرض على الجمعية موجزا عن تنفيذ الصين لنتائج مؤتمر القمة.

لقد وضعت حكومة الصين، في إطار خطتها الخمسية التاسعة (١٩٩٦-٢٠٠٠) للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية، ومخطط الأهداف الطويلة الأجل حتى عام ٢٠١٠ الذي أعدته في عام ١٩٩٦، هدفا أعلى يتمثل بصورة رئيسية في القضاء على الفقر قبل نهاية هذا القرن. ويجري حاليا تنفيذ الخطة ومخطط الأهداف في المناطق التي تعاني من الفقر عن طريق التخفيف من حدة الفقر الإنمائي المنحى.

إن التخفيف من حدة الفقر عن طريق التنمية يدمج بصورة وثيقة تخفيف الفقر في الخطط المحلية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية بهدف تغيير الأوضاع من أجل الإنتاج الزراعي في المناطق التي تعاني من الفقر وتحسين البيئة الإيكولوجية. وتركز الحكومات المحلية في هذه البرامج على دعم تنمية المزارع ومشاريع الهياكل الأساسية، مثل الطرق الريفية ومشاريع مياه الشرب وأعمال الري الصغيرة النطاق؛ وعلى دعم تنمية الزراعة وتربية الحيوانات، والحراجة، وتجهيز المنتجات الزراعية، وعمليات النقل والتسويق التي تؤثر بصورة مباشرة على الغذاء والكساء للأسر الفقيرة؛ وعلى دعم تنمية المشاريع الريفية ذات العمالة الكثيفة الموجهة نحو توليد الموارد التي يمكن أن تساعد السكان المحليين على التخلص من الفقر واكتساب الثروة عن طريق الاستفادة من الموارد المحلية.

وقامت الحكومة المركزية بتعزيز إدارة موارد التخفيف من الفقر، ومنحت معاملة تفضيلية من ناحية الضرائب وسياسة الاستثمار، وشرعت بحملة واسعة النطاق وعميقة الأبعاد لتعبئة جميع القطاعات الاجتماعية دعما لتنمية المناطق التي تعاني من الفقر. ومن خلال تنفيذ هذه التدابير وغيرها من التدابير ذات الصلة، تسعى الصين إلى تحقيق هدف توفير الغذاء والكساء لـ ١٢ مليون من سكان الريف الذين يعيشون في فقر في عام ١٩٩٧، وبصورة رئيسية التوصل قبل نهاية هذا القرن إلى حل مشكلة الغذاء والكساء لـ ٥٨ مليون نسمة يعيشون في فقر.

وكما فعلت الصين دوما، فإنها ستؤيد جهود الأمم المتحدة في مجال التنمية الاجتماعية، وستشارك بنشاط في التعاون الدولي من أجل التنمية الاجتماعية وستسهم على النحو الواجب في التنمية الاجتماعية في العالم كله.

السيد بعلي (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): اسمحوا لي أن أبدأ كلمتي بالإعراب عن دعمنا التام للبيان الذي أدلى به ممثل تنزانيا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وعن تأييدنا له.

إن تعبئة المجتمع الدولي بشأن المسائل الإنمائية، التي تبلورت في اعتماد إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن، تبين بوضوح أن المسائل الاجتماعية تتصدر الآن شواغل المجتمعات كافة، بغض النظر عن مستوى تنميتها أو ثقافتها أو نظامها السياسي.

ولهذا، فإن الطابع العالمي للمشاكل الاجتماعية وخطورتها تضع التنمية الاجتماعية في إطار الاحتياجات الماسة التي تقتضي حلولا عملية وواقعية ملموسة - وكلها حلول تنبع في نهاية المطاف، وإن اختلف شكل تنفيذها، من نفس الرؤيا وتنطلق من نفس النهج.

وبالرغم من التغيرات الكبرى التي حدثت في أنحاء العالم، والتي اتسمت، من جملة أمور، بانتهاء الحرب الباردة، والبوادر المبشرة بتسوية سلمية للعديد من الصراعات الإقليمية، وبالرغم من التقدم الهائل في مجالات العلوم والتكنولوجيا، تظل حقيقة الأمر أن الآمال التي ولدتها هذه الدينامية لم تتمخض عن النتائج الإيجابية التي كنا نرنو إليها في المجال الاجتماعي. بل إن من المفارقات أن العالم شهد تفاقما في المشاكل الاجتماعية لم يسبق له مثيل.

ولئن كان صحيحا أن المسؤولية عن التنمية الاجتماعية تقع في المقام الأول على عاتق الدول نفسها، التي يحق لها ويلزمها تنفيذ سياسات مناسبة لتحقيق ذلك الهدف، فإنه من الصحيح أيضا أنه ينبغي للمجتمع الدولي ككل أن يضطلع بهذه المسؤولية بروح من التعاون، وذلك ليس بسبب المقتضيات الأخلاقية والسياسية المشتركة على نطاق واسع اليوم فحسب، ولكن أيضا بسبب الوعي بمصالحنا الذاتية جميعا. وهذا التوجه الجديد الذي نرحب به ينعكس بصورة قاطعة في الالتزامات التي تعهد بها رؤساء دولنا في كوبنهاغن.

إن وجود بيئة دولية مواتية شرط أساسي، بل هو أكثر ضرورة من الوسائل والموارد المتاحة للتنمية الاجتماعية للدول، والتي تخضع لقيود المقتضيات الوطنية. وتأثير ودور العوامل الدولية يؤثران على إمكانيات جميع البلدان لتحقيق التنمية الاجتماعية، بغض النظر عن مستوى تلك البلدان من التنمية الاقتصادية. ومن ناحية ثانية فإنهما حاسمان في حالة البلدان النامية.

وتعطي المعلومات التي قدمتها الأمانة العامة والوكالات المتخصصة صورة موضوعية كمية عن أين تكون ظاهرة الفقر والبطالة والتفكك الاجتماعي أكثر حدة: فهي موجودة في نفس الأماكن التي تعاني من تدهور متزايد في شروط التبادل التجاري؛ والحمائية؛ وتدن في أسعار صادرات المواد الخام؛ ونضوب التدفقات المالية. وقد شهد العديد من بلداننا انكماشا

في عائداته، بلغت أحيانا حدا لا يكاد يكفي لتسديد فوائد الديون الخارجية - في الوقت الذي أخذت فيه سياسات التكيف الهيكلي والإصلاحات الاقتصادية، التي كان على العديد من بلداننا أن تنفذها، تجعل الأحوال المعيشية لأفقر القطاعات أسواء حالا، وتزيد من تفاقم البطالة، والفقر وانعدام الرفاهية.

إلا أنه برز توافق في الآراء في كوبنهاغن على أن الفقر والبطالة والتفكك الاجتماعي هي المصادر الحقيقية للتوتر الاجتماعي والسياسي، وأنها مهددات معروفة لاستقرار الدول والسلم والأمن والتعاون على الصعيد الدولي.

وبعد مضي عامين لا يزال التعاون الدولي للأسف محدودا، فيما عدا بعض الخطوات التي اتخذها القليل من مؤسسات الأمم المتحدة. ومع أننا نرحب بإعلان عام ١٩٩٧ عاما دوليا للقضاء على الفقر، فمن الضروري أن نوفر الموارد اللازمة لتحقيق ذلك الهدف الأساسي من أهداف القمة. ولهذه الغاية، وفي إطار إصلاح المنظمة، يجب أن تصبح التنمية مرة أخرى الشاغل المحوري لمنظومة الأمم المتحدة، إذ ليس هناك استثمار أفضل للسلم من تعزيز التنمية.

وبهذه الروح يجب على الأمم المتحدة أن تبحث عن أفضل السبل والوسائل لزيادة فعالية أنشطتها في مجال التنمية الاجتماعية، بما في ذلك تعزيز التنسيق بين الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وتحسين التنسيق مع المؤسسات المالية الدولية، لأنه لا يمكن للمنظمة أن تعظم فوائد المساعدة التي تقدمها للدول في مجال وضع السياسات إلا عن طريق برامج ملموسة وعملية.

وفي الجزائر، كانت الأبعاد الاجتماعية دائما في صميم الجهود الإنمائية، لأن التنمية لا تكون مجدية إلا إذا عززت العدل الاجتماعي الحقيقي، وقام ذلك على أساس القيم الإنسانية والتضامن الوطني.

ولذلك ظلت الجزائر منذ الاستقلال ملتزمة بإحداث تحولات اجتماعية عميقة وواسعة النطاق ساعدتنا في إحراز تقدم كبير في مجالات التعليم، والتدريب، والصحة، والتغذية، وتوفير فرص العمل.

فمنذ الاستقلال ظل أكثر من ثلث ميزانية الدولة يخصص للتعليم الذي لا يزال مجانيا منذ المرحلة الابتدائية وحتى المرحلة الجامعية. ولإعطاء صورة توضيحية فإن ٧,٧ مليون جزائري ينخرطون الآن في مؤسسات تعليمية بينما كان العدد عند الاستقلال أقل من ٠٠٠ ١٠٠ طالب. ولإعطاء صورة توضيحية أيضا كان أقل من ٠٠٠ ١ طالب جزائري يدرسون في الجامعة لدى الاستقلال، في مقابل ٠٠٠ ٤٠٠ يدرسون اليوم. ولا تزال العناية الصحية كالعادة تستأثر بجزء كبير من موارد الدولة، ولا يزال العلاج مجانيا في جميع المستشفيات والمستوصفات في الجزائر. وكانت الدولة حتى السنة الماضية تدعم المواد الغذائية الأساسية حتى تتمكن أقل قطاعات المجتمع قدرة من شرائها بأسعار رمزية. وأخيرا، بنيت منذ الاستقلال ملايين الوحدات السكنية العامة لصالح أفقر قطاعات المجتمع.

والجزائر حريصة على الاحتفاظ بهذه المكتسبات بالرغم من الصعوبات الاقتصادية الناتجة عن الضغوط المالية ومتطلبات إعادة الهيكلة الاقتصادية والمؤسسية، والتي تستهدف وضع المجتمع الجزائري على مسار التقدم من خلال خلق اقتصاد سوقي أكثر فعالية وإنشاء مجتمع تعددي ديمقراطي. وهذا شاغل جدي نركز عليه اليوم بشكل خاص بسبب الصعوبات الناجمة عن الأزمة الاقتصادية التي استمرت لعشرة أعوام وبسبب قوة الدفع الجديدة التي تأمل الجزائر أن تعطيها لديناميتها الإنمائية.

وقد التزمت الجزائر التزاما تاما بإنجاح مؤتمر القمة الاجتماعية، وما فتئت منذ كوبنهاغن تتخذ الخطوات الضرورية للوفاء بالتزاماتها، وذلك، من جملة أمور، بإنشاء مجلس اقتصادي واجتماعي يمثل الآن منتدى للحوار والتعاون في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ويتكون ذلك المجلس من لجان دائمة، تشمل لجنة للسكان والاحتياجات الاجتماعية، وهي تحدد وتقيم نتائج السياسات المتخذة لتلبية الاحتياجات الاجتماعية - فيما يتعلق بالدراسات السكانية، والعمالة، والتدريب، والدخل، والتضامن الوطني - لصالح القطاعات المحرومة اجتماعيا ومهنيا.

وتم أيضا تنفيذ خطوات أخرى وفقا للالتزامات المبرمة في كوبنهاغن. وتشمل هذه إنشاء وكالة للتنمية الاجتماعية وهي مسؤولة، من جملة أمور، عن تعزيز شبكة الحماية الاجتماعية للقطاعات المحرومة من السكان؛ وتقديم ضمانات للقروض المصرفية لمساعدة الأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة في مجالات توظيف وتدريب الشباب؛ وإنشاء وحدات خدمات

اجتماعية محلية لتعزيز المتابعة والتقييم؛ وتحسين وصيانة نظام الضمان الاجتماعي؛ ودعم شبكة النقابات والأجهزة غير الحكومية.

واتخذت تدابير أيضا لمنع الاستبعاد والتهميش، وساعدنا الحوار الاجتماعي الذي نظمته الدولة بالعمل مع كل شركائنا الاجتماعيين وأصحاب العمل على قطع مراحل كبيرة وإحراز نتائج مقنعة.

وغني عن القول إنه لكي يكون هذا المجهود الوطني مجديا لا بد أن تدعمه بيئة اقتصادية دولية مواتية ومنصفة على نحو أكثر، تضمن توفر الظروف الضرورية للتنفيذ المتسق للإصلاحات الاقتصادية.

لقد أثار مؤتمر كوبنهاغن آمالا عديدة، لكن مؤتمر كوبنهاغن لن يغير الحياة اليومية للملايين من البشر ما لم تترجم الأقوال إلى أفعال من خلال التعبئة الفعالة لجهود المجتمع الدولي. وتتمثل مهمتنا في إيجاد آلية دينامية جديدة للسلام والتعاون من خلال التضامن والجهد المشترك. ويمكن لهذه المنظمة التي تجمعنا، إذا أردنا، أن تتيح تشغيل هذه الدينامية. فلنبدأ العمل من هنا، الآن.

السيد تشودري (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد استهل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية عملية من أجل وضع جدول أعمال عالمي جديد للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وعلى الرغم من الشكوك الكثيرة التي تحيط بمدى التنفيذ وقد مضى عامان على اعتماد إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن، فإننا نعتقد أن نتائج مؤتمر القمة ما زالت تشكل إطارا فريدا وغير مسبوق للنهوض بالتنمية الاجتماعية في أنحاء العالم. وليست دراسة الجمعية العامة لهذا البند في الجلسة العامة إلا دليلا على التزامها بإيلاء الأولوية القصوى للتنفيذ الكامل للوعود التي قُطعت في كوبنهاغن.

ونحن نشكر الأمين العام على تقريره الشامل الذي يوجز التقدم المحرز نحو تنفيذ نتائج مؤتمر القمة على الصعيدين الوطني والدولي. وقد سرد رئيس مجموعة الـ ٧٧ شواغلنا المشتركة بشأن هذا البند الهام بالتفصيل. ولذا فإننا نود أن نبرز بعض المسائل التي تخص بنغلاديش بشكل محدد، ونود أيضا أن نتشاطر وهذه الهيئة الموقرة تجربتنا في الحفاظ على وعودنا التي قطعناها في كوبنهاغن.

لئن كانت التنمية الاجتماعية وتنفيذ الالتزامات التي قطعت في مؤتمر القمة هي مسؤولية الحكومات الوطنية في المقام الأول، فإن من المسلَّم به أيضا أنه من دون التعاون والمساعدة الدوليين لن يتسنى تحقيق هذا التنفيذ. ولا يمكن التصدي بمصداقية للمسائل الأساسية المتمثلة في القضاء على الفقر، وتوليد العمالة والتكامل الاجتماعي بدون موارد كافية، وإمكانية الوصول إلى التجارة والتكنولوجيا وتهيئة بيئة خارجية مؤاتية. وفي هذا السياق، فإن احتياجات البلدان الأقل نموا لا تحتاج إلى تأكيد. فعلى الرغم من الوعود التي قُطعت، ما زال مستوى التعاون الإنمائي الفعال والمساعدة الاقتصادية أقل بكثير من المطلوب. ولذا فإن من الضروري تعبئة الموارد، بما في ذلك توفير أموال جديدة وإضافية، لتعزيز جهود البلدان النامية - وبخاصة أقل البلدان نموا - في تنفيذ نتائج المؤتمر.

ومما يبعث على الأمل أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي طالب في دورته الموضوعية المعقودة في تموز/يوليه من هذا العام ببذل مزيد من الجهود لتحقيق هذا الهدف، تمشيا مع توصيات مؤتمر القمة. كما لاحظنا مع الارتياح بعض الجهود الملموسة التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة في سياق متابعة منسقة لنتائج المؤتمر. وتتضمن هذه الجهود بعض المبادرات التي اضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وخاصة في سياق قطاعات التمويل الجزئي كأداة لتخفيف الفقر، وتوفير العمالة الذاتية والتكامل الاجتماعي. كما أن إنشاء إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للمساعدة في تنفيذ متابعة مؤتمر القمة كان قرارا صائبا، ونأمل أن يؤدي إلى زيادة تنسيق وتركيز التنفيذ وجهود المتابعة في الأمم المتحدة.

وقد أثبتت تجربتنا في مجال برامج القروض الصغيرة، على غرار نموذج بنك غرامين، أنها لا يمكن أن تكون وسيلة ناجعة وفعالة للقضاء على الفقر، وتحقيق أهداف التقدم الاجتماعي - الاقتصادي الأخرى، وتمكين المرأة والمجموعات المستضعفة الأخرى. وقد أقر مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية بدور آليات القروض الصغيرة في القضاء على الفقر. والقرارات التي اعتمدت في الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة وفي الدورة الخامسة والثلاثين للجنة التنمية الاجتماعية أكدت على ضرورة دعم جهود الإقراض الصغيرة الحجم كأداة للقضاء على الفقر وتوفير العمالة الذاتية للمرأة.

وفي أوائل هذا العام، أي في شباط/فبراير، عقد أول مؤتمر قمة على الإطلاق للقروض الصغيرة، في واشنطن، العاصمة، لإبراز فعالية مؤسسات وبرامج القروض

الصغيرة في القضاء على الفقر وتمكين الفقراء. وأطلق إعلان وبرنامج عمل قمة القروض الصغيرة حملة تستهدف انتشال ١٠٠ مليون نسمة من وهدة الفقر بحلول عام ٢٠٠٥، ونحن نحث المجتمع الدولي على تقديم دعمه الكامل لتنفيذ هذا الهدف الأعظم للتنمية الاجتماعية وتمكين الفقراء.

وفي هذا السياق، فإننا نؤكد على ضرورة تكثيف الجهود على الصعيد الوطني لتعزيز وإنشاء مؤسسات القروض الصغيرة كاستراتيجية للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية الاجتماعية. ونحث المجتمع الدولي على تقديم دعمه ومساعدته الكاملين لمؤسسات القروض الصغيرة وبرامج الإقراض الصغيرة. ونحث أيضا وكالات الأمم المتحدة على إدماج برامج القروض الصغيرة في برامجها من أجل القضاء على الفقر وتحقيق التنمية الاجتماعية.

ومتابعة لما تحقق في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، أنشأت بنغلاديش لجنة وطنية لوضع برنامج عمل وطني منسق لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة. وعـُهد إلى وزارة التخطيط بمهمة تنسيق الأعمال المتصلة بتنفيذ نتائج مؤتمر القمة. وفي إطار الخطة الخمسية للبلد (١٩٩٧-٢٠٠٢)، تم إدماج خطة لمساندة الفقراء تشترك فيها جميع القطاعات المختصة. وعلاوة على ذلك، يجري اتخاذ تدابير تشريعية لإدماج برامج التنمية الاجتماعية في أنشطة الحكم المحلي.

إن تعزيز التنمية الاجتماعية من خلال القضاء على الفقر، وتوليد العمالة وتنمية الموارد البشرية ما زال يمثل ركيزة أنشطتنا الإنمائية الوطنية. وبهدف تنفيذ استراتيجية متكاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإن سياستنا وبرامجنا الإنمائية تصاغ في إطار أهداف عامة للتنمية الاجتماعية من أجل تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان وزيادة الاعتماد على النفس. وينفق جزء كبير من ميزانية التنمية على القطاع الاجتماعي، مع إعطاء الأولوية القصوى للتعليم، والصحة وتنظيم الأسرة. واستراتيجيتنا في مجال التنمية الاجتماعية تتضمن برامج خاصة لتعزيز وضع المرأة، والأطفال، والشباب، والمعوقين، والمسنين وغيرهم من الفئات المحرومة. كما أن المشاركة والمساواة التامة للأقليات والمجموعات الأخرى التي تعيش على هامش المجتمع هما من الأهداف ذات الأولوية لتكاملنا الاجتماعي وجهودنا الإنمائية. وفي جميع مساعينا الوطنية من أجل التنمية الاجتماعية، لدينا شركاء نشطون في المنظمات غير الحكومية والجهات الفاعلة الأخرى من المجتمع المدني.

ويبلغ ما خصصناه للقطاعات الاجتماعية في البرنامج الإنمائي لعامي ١٩٩٧-١٩٩٨، ٣٧ في المائة، وهذا يتجاوز بكثير هدف الـ ٢٠ في المائة الذي حدده مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، وفقا لمفهوم ٢٠/٢٠. وتشير المؤشرات الاجتماعية إلى تحسـُّن ملحوظ في بعض القطاعات الاجتماعية، كنتيجة مباشرة للأولوية التي نوليها للتنمية الاجتماعية.

وعلى الصعيد الإقليمي، فإن رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي تضطلع أيضا بتنفيذ برنامج لتخفيف الفقر يستهدف اتخاذ نهج متماسك ومتكامل لمعالجة الفقر المدقع على مستوى القاعدة.

ومما يبعث على الارتياح أن نلحظ المبادرات التي تتخذ في اللجان الإقليمية لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي. وفي هذا السياق، نود أن نواصل التأكيد على أهمية تقديم الدعم والمساعدة الملموسين من اللجان الإقليمية للجهود الوطنية ودون الإقليمية لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة.

وهناك حاجة ملحة لتنسيق جهودنا ومواردنا من أجل التنمية الاجتماعية. وتؤيد بنغلاديش قيام آلية فعالة يمكن في إطارها لمنظومة الأمم المتحدة ككل أن تشارك في عملية المتابعة. وينبغي أن يكون دور الأمم المتحدة دورا داعما بصفة أساسية. ومع ذلك ينبغي أن تأتي الدفعة الرئيسية من الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولجنة التنمية الاجتماعية.

وإذا توفر العزم والالتزام السياسيان، فلن يمكن لأي شيء أن يوقف الزخم الذي تولد في كوبنهاغن. فقد ركزت قمة كوبنهاغن الاهتمام من جديد على الأولويات الملحة من أجل التنمية الاجتماعية. وعلينا اليوم أن نجدد التزامنا بالتحقيق الكامل لأهداف مؤتمر القمة للتنمية الاجتماعية، وبالنهوض بمجتمعنا.

السيد سيغورو (البرتغال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة قد اعتمد مقررا بالإجماع، في جلسته في ٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٧، بعقد أول مؤتمر عالمي لوزراء الشباب في لشبونة من ٥ إلى ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٨. ويجري تنظيم المؤتمر بالتعاون مع الأمم المتحدة، وكل الدول الأعضاء مدعوة لحضوره.

وهدف المؤتمر العالمي هو توسيع المناقشة حول المسائل المتعلقة بالشباب داخل إطار منظومة الأمم

المتحدة، بغية تحسين وتنفيذ برنامج العمل العالمي للشباب حتى عام ٢٠٠٠ وما بعدها.

وترى حكومة البرتغال أن أول مؤتمر عالمي لوزراء الشباب يجب ألا يعيد فتح باب النقاش حول النص الذي اعتمدته الجمعية العامة في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. بل يجب بدلا من ذلك أن يهتم باستعراض وتقييم الطريقة التي تتولى بها الحكومات، بالتعاون مع الشباب، والوكالات المتخصصة في منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية المعنية، تنفيذ التدابير التي جرت التوصية بها في برنامج العمل على الأصعدة الوطنية والإقليمية والمحلية.

كما يجب أن يضع أيضا خطوطا إرشادية للإنفاذ الفعال لبرنامج العمل، تحدد التدابير اللازمة لحل المشاكل التي تتفشى بصفة خاصة بين الشباب، وإن كانت موجودة بصفة عامة في القطاعات الأخرى، وهي التعليم والمشاركة، والبطالة، والصحة، وإدمان المخدرات.

ويجري الإعداد بعناية لأول مؤتمر عالمي لوزراء الشباب لكي يعزز التعاون بين الحكومات وجميع من يشاركون في المسائل المتعلقة بالشباب في جميع أنحاء العالم. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد على الطريقة المنفتحة والتعاونية التي اتسمت بها أول سلسلة من المشاورات خلال الأيام الثلاثة الماضية، وأغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن شكري وتقديري لكل من كانوا حاضرين في تلك المناقشات.

ويجري النظر إلى مؤتمر لشبونة بوصفه نهجا تنظيميا جديدا، وستكون هذه هي المرة الأولى في تاريخ المنظمة البالغ ٥٠ عاما التي يجري فيها التطرق إلى المواضيع محل المناقشة على هذا المستوى. وسيكون هناك جانب ابتكاري آخر، وهو إقامة محفل عند افتتاح المؤتمر يمكّن الشباب من الإعراب عن وجهات نظرهم.

ولئن كان من المهم أن نتصرف بتصميم وحذر من جهة، فإنه من الحيوي، من جهة أخرى، أن نعلم كيف يكون نهجنا ابتكاريا، من خلال تنفيذ آليات يمكنها أن تدعم النماذج الوليدة، مما يوطد البعد العالمي والمشترك بيني القطاعات لسياسات الشباب بالتعاون الوثيق مع السلطات الوطنية والإقليمية والمحلية، في نفس الوقت الذي لا نتجاهل فيه الأطراف الاجتماعية المختلفة، بما في ذلك الشباب.

وعن طريق استضافة البرتغال لهذا المؤتمر العالمي، فإنها تهدف إلى إنشاء محفل للتضامن بين كل من يكافحون للنهوض بأسلوب حياة الشباب وتوفير الفرص لهم. ونود أن نسلك مسارا يؤدي إلى التعاون الملموس على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية.

ولهذا، فإننا نقدر العمل الذي يضطلع به كل بلد، والذي تضطلع به الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة، وكذلك الإجراءات التي تتخذها المنظمات التعاونية المختلفة، من حكومية وغير حكومية. ومن هذا المنطلق، فإننا نتابع الأعمال التي تؤديها المؤتمرات الوزارية الإقليمية العديدة.

كما أننا نراقب عن كثب المقترحات التي يتقدم بها الشباب والمنظمات التي تمثلهم، لأننا نرى أن سياسات الشباب يجب أن تنتفع من مشاركة الشباب أنفسهم.

ونعتزم أن نجعل إعلان لشبونة صكا حيويا، صكا يتضمن تدابير ملموسة تستجيب لمشاكل البطالة، وإدمان المخدرات، والرعاية الصحية، والتعليم، والمشاركة. ومن الواضح أن المطلوب ليس إصدار إعلان نهائي لا يتعدى كونه إعلان نوايا زاخرا بالمبادئ النبيلة، وإنما الهدف هو تحقيق ما هو أكثر من ذلك بكثير. نحن نسعى إلى التوصل إلى مقترحات محددة وملموسة. ونطمح، بالتعاون مع كل البلدان المعنية، إلى إيجاد مسارٍ يؤدي إلى آفاق جديدة.

وتتراوح أعمال ١٨ في المائة من سكان العالم بين ١٥ و ٢٤ عاما، ونعلم جميعا أن الملايين من هؤلاء الشباب يعيشون في ظروف غير صالحة للبشر. وكثيرون منهم في حالة فقر مدقع، والآخرون لا يتمتعون بصحة جيدة، وكثير منهم عاطلون.

والملايين من الشباب في جميع أنحاء العالم ليس لهم هدف محدد في الحياة لأن مجتمعاتنا لا تسمح لهم، في واقع الأمر، بأن يمارسوا حقوقهم الأساسية المكرسة في صكوك حقوق الإنسان. ونحن ندرك تماما أن حياة هؤلاء الشباب لن تتغير بين ليلة وضحاها عقب المؤتمر، ولكننا نعتقد أن إعلان لشبونة سينهض بالتعاون الذي يحسّن حياتهم على نحو تدريجي ومتزايد.

ولهذا فإننا ندعو الجميع، فرادى وجماعات - الحكومات والأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، والوكالات، والمنظمات الحكومية الدولية، والمؤسسات والشباب - إلى أن يقطعوا التزاما على أنفسهم وأن يشاركوا في أول مؤتمر عالمي لوزراء الشباب. وما

نقترحه هو إنجاز كتلة راسخة من العمل تسهم إسهاما كبيرا في مكافحة البطالة، والفقر، وإدمان المخدرات، والمرض. وفي ضوء ما تقدم، ستستضيف البرتغال في العام القادم المؤتمر الأيبيري الأمريكي التاسع لوزراء الشباب، وهو أول مؤتمر لوزراء شباب البلدان الناطقة بالبرتغالية، ومهرجان الشباب العالمي، والدورة الثالثة لمحفل الشباب العالمي لمنظومة الأمم المتحدة، الذي يتولى الإعداد له مجلس الشباب الوطني البرتغالي.

وأود أن أختتم كلمتي بالتأكيد ثانية على ما قلته في جنيف في تموز/يوليه الماضي. فمن المهم أن يعمل وزراء الشباب معا تحت رعاية الأمم المتحدة لضمان تحسين إدماج الشباب اجتماعيا ومهنيا.

إننا نؤمن بسياسة عالمية متضافرة للشباب. ومن الواضح أننا نستطيع أن نتكلم اليوم لا عن شاب مثالي، بل على شباب يواجهون حقائق اجتماعية وثقافية متنوعة تماما، وإن كانوا يتشاطرون نفس المشاكل.

وباسم حكومة البرتغال، نعرض استضافة أول مؤتمر عالمي لوزراء الشباب بالتعاون مع الأمم المتحدة، ونقدم تجربتنا وتصميمنا على تنظيم هذا المؤتمر. ولا نريد أن يكون المؤتمر العالمي بلسما لضمائرنا، وإنما نريد للمؤتمر العالمي أن يشدد على قيم السلام والحرية والتسامح واحترام حقوق الإنسان. نريد للمؤتمر العالمي أن يدرج سياسات الشباب في أولويات جدول الأعمال السياسي للعالم. نريد أن نعطي الشباب أسبابا للإيمان مرة ثانية.

السيد حشاني (تونس) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إذ يتكلم الوفد التونسي في إطار البند ٤٦ من جدول الأعمال بشأن تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، ومع أنه يؤيد البيان الذي ألقاه ممثل تنزانيا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فإنما يرغب في أن يقدم مساهمته الخاصة في مداولاتنا هنا اليوم. وأود أن أركز بياني على العناصر الرئيسية لتنفيذ نتائج مؤتمر قمة كوبنهاغن، على الصعيدين الوطني والدولي، توقعا لعقد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في عام ٢٠٠٠ لإجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ هذه النتائج.

وأول نقطة أود أن أتناولها في هذا الصدد هي النقطة المتعلقة بالإجراء الدولي لمتابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. ويؤمن وفدي أن التعاون الدولي من أجل التنمية الاجتماعية عنصر ضروري مكمل للأنشطة التي تضطلع بها البلدان في عالم تهيمن عليه بصورة متزايدة عولمة الاقتصاد، التي وإن كانت تحمل منافع لمستقبل كوكبنا، قد تعود على التنمية بعواقب سلبية أيضا، وقد تؤدي على وجه الخصوص إلى تفاقم مظاهر عدم المساواة بين البلدان وداخل البلدان وبين الأفراد.

ويشعر وفدي أن أي إجراء في هذا المجال يجب أن يهدف بصورة أساسية إلى التقليل من الفقر ككل واستئصال الفقر المدقع وتوسيع نطاق العمالة وتخفيض البطالة - وكلها أهداف واردة في إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن، وكذلك في قرار الجمعية العامة ٢٠٢/٥١ الذي اعتمد في العام الماضي.

وبالنسبة لمكافحة الفقر، يُرحب وفدي بالإجراءات التي اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة لتحقيق هذه الغاية - لا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة - ويشيد بجهودها الرامية إلى وضع استراتيجيات وطنية في حملة لمكافحة الفقر وتنفيذ مفهوم الـ ٢٠/٢٠.

وبالنسبة لإجراء 'المرحلة الثانية' من أجل التنمية الاجتماعية وهو مكافحة البطالة وآثارها المدمرة على التلاحم الاجتماعي والاستقرار، لا سيما في البلدان النامية - يرحب وفدي بالاهتمام الخاص الذي أبدته وكالات الأمم المتحدة بهذا الموضوع، وذلك كما تجلى في الاهتمام بهدف العمالة الكاملة، الذي أولاه مؤتمر العمل الدولي في عام ١٩٩٦ ولجنة التنمية الاجتماعية في اجتماعها المعقود في أوائل عام ١٩٩٧. بيد أننا نشعر أن أي تعاون دولي في هذا الميدان يجب أن يستهدف أولا وقبل كل شيء عكس آثار الجيشان الاجتماعي الناتج عن تكامل الاقتصاد العالمي بصورة متزايدة.

وينبغي للأنشطة الدولية لمتابعة مؤتمر القمة للتنمية الاجتماعية أن تعبئ المجتمع الدولي بأسره، بروح من التضامن والفعالية، دعما لجهود وتضحيات البلدان النامية في هذا المجال. بيد أنه يجب التسليم بأن ما تقوم به البلدان المتقدمة النمو حاليا، ومنظومة الأمم المتحدة، لا يتناسب إطلاقا مع المشاكل التي تواجهها بلدان كثيرة، من بينها عدد كبير في أفريقيا. ويمكن مشاهدة عدم الكفاية هذه في مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار وفي معالجة مشكلة الدين.

وفي هذا الصدد، يؤيد وفدي التوصيات الواردة في القرار ٢٠٢/٥١، التي تشدد على الحاجة الى تعبئة موارد مالية إضافية وإلى مزيد من التعاون الإنمائي الفعال والمساعدة الإنمائية الفعالة.

وبهذه الروح، من الضروري والملح أن يسعى المجتمع الدولي لتحقيق الهدف الذي اتفق عليه، وهو تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للبلدان المتقدمة النمو للمساعدة الإنمائية الرسمية الشاملة في أسرع وقت ممكن، وزيادة نصيب برامج التنمية الاجتماعية من التمويل لتتناسب مع نطاق ومدى الأنشطة اللازمة لتحقيق أهداف ومقاصد إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

كذلك، نعتقد أن من المهم أن تخصص البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، في المتوسط، ٢٠ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية و ٢٠ في المائة من الميزانيات الوطنية للبرامج الاجتماعية الأساسية.

وبالنسبة للدين، وهو عقبة حقيقية أمام تنمية العديد من بلدان الجنوب، يؤيد وفدي أية مبادرة تستهدف إيجاد حلول فعالة ومنصفة ودائمة وذات منحى إنمائي لمشاكل الدين الأجنبي وخدمة الدين التي تواجهها البلدان النامية.

وبالنسبة للآراء الجديدة والمبتكرة لحشد الأموال لمواجهة الالتزامات والأولويات التي اعتمدت بتوافق الآراء في اجتماعات القمة والمؤتمرات التي عقدتها الأمم المتحدة، كما هي مبينة في تقرير الأمين العام عن نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، نشعر أنها لا يمكن أن تحل محل المساعدة الإنمائية الرسمية أو تمول ميزانية الأمم المتحدة العادية أو ميزانيتها لحفظ السلام. كما أن البحث عن حلول جديدة ومبتكرة لحشد الأموال يجب أن يكون في إطار منظور أوسع ليتسنى تحرير موارد إضافية لتمويل التعاون الإنمائي.

ويسلم رؤساء دولنا وحكوماتنا بأن التنمية الاجتماعية وتنفيذ الالتزامات التي قطعت في كوبنهاغن تقع أولا وقبل كل شيء على عاتق الحكومات نفسها، حتى وإن كان التعاون الدولي والمساعدة الدولية ضروريان لتحقيق هذا الهدف بالكامل.

وبهذه الروح، وعملا بالقرار ٢٠٢/٥١، الذي يكرر النداء الذي وجهته الحكومات في مؤتمر القمة لوضع خطط عمل وطنية لمتابعة مؤتمر القمة، يسرني أن أشير إلى الجهود الرئيسية التي بذلها بلدي بالفعل في هذا الميدان. فإنجازات تونس الرائدة والخلاقة في هذا الميدان لقيت الدعم في أكثر من مناسبة من قرارات التعاون الدولي في إطار مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وفي هذا الصدد، تجاوز بلدي كثيرا الرقم الذي اتفق في كوبنهاغن على تخصيصه للانفاق الاجتماعي، وهو ٢٠ في المائة من الميزانية الوطنية.

إن أنشطة تونس في مجال التنمية الاجتماعية طموحة ومتعددة الأبعاد؛ وهي تمثل حجر الزاوية في سياستنا الوطنية التي تستهدف ضمان الرفاه والرخاء لجميع أفراد شعبنا. ولدينا، بصفة خاصة، سياسة تقدمية من أجل النهوض بالمرأة التي تُعد شريكا حقيقيا في التنمية؛ وسياسة مبتكرة لضمان ازدهار أطفالنا، وهو ما يتضح من اعتمادنا مدونة لحماية حقوق الطفل، وإنشاء لجنة وطنية لهذا الغرض.

وثمة عنصر جوهري آخر في استراتيجيتنا الإنمائية الوطنية، وهو تعزيز التضامن الاجتماعي في إطار جهودنا لمكافحة الاستبعاد. وهذا أدى إلى إنشاء صندوق التضامن الوطني، وهو أحدث ما اتخذناه من تدابير لتحقيق التنمية البشرية في تونس. والغرض من هذا الصندوق الذي أنشئ في عام ١٩٩٢ بناء على مبادرة من رئيس الجمهورية، السيد زين العابدين بن علي، تمويل المبادرات التي تستهدف مساعدة الفئات الاجتماعية ذات الدخول المنخفضة والمناطق الحضرية التي تفتقر إلى الحد الأدنى من أبسط الهياكل الأساسية. ويمول هذا الصندوق من خلال عدة مصادر، وخاصة من تبرعات المواطنين ودوائر الأعمال الحرة، ومِنح من ميزانية الدولة.

وفي عام ١٩٩٣، أنشئت لجنة دائمة لصندوق التضامن لكي تتولى، بمساعدة الخدمات الإدارية المركزية والإقليمية، تحديد معايير للتعرف على مجالات الأولوية، ومتابعة تنفيذ المشاريع ومدى تقدمها بالاشتراك مع تلك الخدمات. وقد تم تحديد ستة مجالات للاحتياجات الأساسية: الطرق ومياه الشرب، والكهرباء والتعليم والصحة والإسكان. ويُضاف إلى ذلك، ضمن جملة أمور،

الحاجة إلى إنشاء مراكز ثقافية ومراكز للشباب، والصرف الصحي ومكافحة التصحر.

وفي عام ١٩٩٤ ، كلف الصندوق بتحسين مستويات العمالة والدخل في المناطق المستهدفة، وتثبيت السكان في أراضيهم وفي مناطق منشئهم. وهذا يترتب عليه إنشاء وتدعيم مصادر للدخل.

وبين عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٦، زود صندوق التضامن الوطني ١٦٠ ٣٥ منزلا بالكهرباء، وأكثر من ٣٨٢ ٦٠ منزلا بمياه الشرب. كما مكّن من بناء أو تحسين ٧٩٦ ٨ منزلا، وتشييد ٥٦٥ ١ كيلومترا من الطرق والممرات، و ٧٥ مدرسة و ٧١ مركزا صحيا. وحتى هذا التاريخ، بلغ عدد المشاريع التي مولها الصندوق ٨٦٥ ١، واستفادت منه ٠٠٠ ١٤٠ أسرة.

وكان لهذا الصندوق تأثير إيجابي على السكان المعنيين وعلى الرأي العام. وبناء على ذلك، تقرر إنشاء برنامج إنمائي وطني أكثر طموحا يستمر من عام ١٩٩٥ حتى عام ٢٠٠٠، لتغطية جميع مجالات الاحتياج.

وبغية تعزيز الأنشطة الإنمائية لصندوق التضامن الوطني، تحول هذا الصندوق، في عام ١٩٩٦، إلى منصب كاتب دولة تابع للحكومة.

وفضلا عن ذلك، تم إنشاء بنك تونسي للتضامن، بناء على مبادرة من رئيس الجمهورية. وسيكون دوره الأساسي إنشاء مشاريع صغيرة توفر موارد مالية مستقرة في المجالات التي ينشط فيها صندوق التضامن الوطني، وذلك لاستكمال تعزيز تلك المجالات. ونرى أن هذه المبادرة الجديدة تستجيب تماما لروح توصيات مؤتمر قمة كوبنهاغن، التي لا تزال تلتزم بها تونس التزاما ثابتا.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.